

النشرة التكميلية رقم 5 المؤرخة في 19 من ديسمبر 2024م، المُلحقة بنشرة الإصدار الأساسية المؤرخة في 9 من ديسمبر 2019م (كما تم تحديثها وتعديلها بموجب النشرة التكميلية رقم 1 بتاريخ 21 من سبتمبر 2020م، والنشرة التكميلية رقم 2 بتاريخ 3 من نوفمبر 2020م، والنشرة التكميلية رقم 3 بتاريخ 16 من يونيو 2022م، والنشرة التكميلية رقم 4 المؤرخة في 3 من ديسمبر 2023م بخصوص برنامج الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م لإصدار صكوك بالريال العماني.



الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م

(شركة مساهمة مٌقفلتة مُسجلة في سلطنة عُمان، في السجل التجاري بالرقم: 1225873).

برنامج إصدار صكوك بالريال العماني

الإصدار رقم 8 لشهادات الصكوك بقيمة [..] ريال عماني، مُستحقة في 2031م، بمعدل ربح يبلغ 4.8٪، لمدة 7 سنوات اعتبارًا من تاريخ الإصدار.

(يخضع لممارسة خيار الزيادة لزيادة الحد الأقصى لحجم الطرح بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر)

ضمن برنامج إصدار الصكوك بالريال العماني

تاريخ فتح باب الاكتتاب: 22 من ديسمبر 2024م

تاريخ الإغلاق: 25 من ديسمبر 2024م

المُصدر ومدير العهدة

الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م

ص.ب: 506، الرمز البريدي: 100، مسقط، سلطنة عمان

الحكومة

حكومة سلطنة عُمان مُمثلة في وزارة المالية

ص.ب: 506، الرمز البريدي: 100، مسقط، سلطنة عمان

وكيل ملاك الصكوك

مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

ص.ب: 952

الرمز البريدي: 112، روي

سلطنة عُمان

وكيل الدفع والمسجل

مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

ص.ب: 952

الرمز البريدي: 112، روي

سلطنة عُمان

مدير الإصدار



ميثاق للصيرفة الإسلامية



بنك مسقط ش.م.ع.ع

بنوك التحصيل

ظفار الإسلامي

بنك ظفار ش.م.ع.ع

مزن للصيرفة الإسلامية

بنك عمان العربي ش.م.ع.ع

ميثاق للصيرفة الإسلامية

بنك مسقط ش.م.ع.ع

المستشار القانوني



مكتب المعمرية والعبري وشركاؤهم للمحاماة والاستشارات القانونية

مبنى المكتب: 1991، وحدة: 322 / 321

ص.ب: 1963، الرمز البريدي: 130، بوشر - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@maqlegal.com

رقم الهاتف: +96824112474

بموجب قانون الدين العام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/68 (قانون الدين العام) والذي بدأ العمل به في 30 من أكتوبر 2023م، يتولى وزير المالية في سلطنة عمان بشكل حصري - دون غيره - إصدار أدوات الدين العام للحكومة وبالنيابة عنها دون التقيد بأحكام قانون الأوراق المالية.

النشرة التكميلية الخاصة بالإصدار الثامن بتاريخ 19 من ديسمبر 2024م

تُقرأ وتُفسر هذه النشرة التكميلية للإصدار الثامن ("النشرة")، باعتبارها جزءًا مُكملاً ولا يتجزأ من نشرة الإصدار الأساسية المؤرخة في 9 من ديسمبر 2019م (تم تحديثها وتعديلها بموجب النشرة التكميلية رقم 1 بتاريخ 21 من سبتمبر 2020م، والنشرة التكميلية رقم 2 بتاريخ 3 من نوفمبر 2020م، والنشرة التكميلية رقم 3 بتاريخ 16 من يونيو 2022م، والنشرة التكميلية رقم 4 بتاريخ 3 من ديسمبر 2023م) بشأن برنامج الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م لإصدار صكوك بالريال العماني (يُشار إليها جميعاً بـ "نشرة الإصدار الأساسية")، والتي أعدتها الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م ("المصدر" أو "مدير العهدة") وحكومة سلطنة عُمان ممثلة في وزارة المالية ("المُتعهد" أو "الحكومة") فيما يتعلق ببرنامج مدير العهدة لإصدار الصكوك بالريال العُماني ("البرنامج") من أجل إصدار شهادات الصكوك بموجبه.

بموجب قانون الدين العام، يتولى وزير المالية - دون غيره - إصدار أدوات الدين العام للحكومة وبالنيابة عنها دون التقيد بأحكام قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2022/46 ("قانون الأوراق المالية"). وعليه، فإن موافقة هيئة الخدمات المالية ليست مطلوبة لأي إصدارات بموجب البرنامج، ولا يوجد إلزام على الشركة بإعداد المستندات باللغة العربية.

يتمثل الغرض من هذه النشرة في تحديث وتعديل نشرة الإصدار الأساسية - متى تطلب الأمر ذلك - للإفصاح عن بعض التطورات الجوهرية التي طرأت على سلطنة عُمان والحكومة العُمانية منذ تاريخ إصدار نشرة الإصدار الأساسية، بما في ذلك الإصدار الحالي على النحو المنصوص عليه في هذه النشرة.

يكون للمصطلحات الواردة في هذه النشرة التعريفات والمعاني نفسها المحددة في نشرة الإصدار الأساسية، وذلك ما لم يقتض السياق خلاف ذلك.

يسري الإصدار رقم 8 لشهادات الصكوك الصادرة بقيمة [..] ريال عماني، والمُستحقة في 2031م (يخضع لممارسة خيار الزيادة لزيادة الحد الأقصى لحجم الطرح بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر) ("شهادات الصكوك") عن طريق:

(1) سند العهدة الأساسي ("سند العهدة الأساسي") المؤرخ في 9 من ديسمبر 2019م، والمُحرر بين مدير العهدة والمُتعهد وشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م بصفتها وكيلاً ونائباً ("وكيل ملاك الصكوك") عن ملاك الصكوك ("ملاك الصكوك")؛

(2) سند العهدة التكميلي بتاريخ [..] 2024م ("سند العهدة التكميلي" مع سند العهدة الأساسي) فيما يتعلق بإصدار شهادات الصكوك.

يتولى مدير العهدة، بصفته نائباً عن ملاك الصكوك، مسؤولية الاحتفاظ بأصول العهدة، بما في ذلك كافة الحقوق والامتيازات والفوائد المرتبطة بها، على سبيل الأمانة ولصالح ملاك الصكوك، وذلك وفقاً لسند العهدة الأساسي والشروط والأحكام الواردة في نشرة الإصدار الأساسية (ويشار إليها فيما بعد بـ "الشروط") التي تحكم شهادات الصكوك، إلى جانب الشروط النهائية المُكملة للشروط المذكورة (وذلك درءاً للشك).

التوزيعات الدورية

يجب أن تكون مبالغ التوزيعات الدورية مستحقة الدفع وفقاً للشروط المتعلقة بالقيمة الاسمية لشهادات الصكوك اعتباراً من تاريخ الإصدار (شامل يوم الإصدار) حتى 31 من ديسمبر 2024م ("تاريخ الحل المُقرر") (غير شامل يوم الحل)، بمعدل ربح سنوي بنسبة 4.8% على أساس فعلي/ 365.

الضرائب

وفقاً لما هو وارد في الشرط رقم 12 من نشرة الإصدار الأساسية، فإنه يلزم سداد كافة المبالغ المستحقة بموجب شهادات الصكوك دون مقاصة أو مطالبة مُضادة من أي نوع، وبدون أي مقابل أو احتجاز أو اقتطاع أي مبالغ نظير الضرائب أيا كان نوعها، سواء مفروضة أو مُحَصَّلة أو مُقتطعة أو مُقيمة عن طريق الولاية القضائية المُختصة أو أي هيئة مُخول لها فرض الضرائب، ما لم يكن هذا الاقتطاع أو الاحتجاز منصوصاً عليه بموجب القانون؛ وفي هذه الحالة، يتعين على مدير العهدة أن يدفع مثل تلك المبالغ الإضافية حتى يضمن تَسَلُّم ملاك الصكوك كافة المبالغ المُستحقة لهم بالقيمة الكاملة إذا لم يُفرض هذا الاقتطاع أو الاحتجاز، شريطة ألا تكون المبالغ الإضافية واجبة السداد نظير أي شهادة صكوك مُحْتَفظ بها من قبل -أو بالإنابة عن- حامل الشهادات بسداد تلك الضرائب المرتبطة بشهادات الصكوك ليس لمُجرد كونه حاملاً لتلك الشهادات، بل نتيجة ما لديه من بعض العلاقة بالاختصاص ذي الصلة.

إطفاء شهادات الصكوك

يجوز إطفاء شهادات الصكوك في تاريخ الحل المُقرر، كما يجوز أيضاً إطفائها قبل التاريخ المذكور وفقاً للشرط رقم 10 من نشرة الإصدار الأساسية.

تنحصر التزامات مدير العهدة في حدود الأصول الملازمة للصكوك:

لا تعدد الصكوك ديناً على مدير العهدة، إذ تنحصر التزامات مدير العهدة في حدود الأصول المربوطة بالصكوك وحصيلتها، فإن وقعت حالة تصفية أو حالة تصفية مبكرة طبقاً للشرط رقم 10 من نشرة الإصدار الأساسية، كان على مدير العهدة والحكومة -بحسب الأحوال- أداء التزاماتهما طبقاً لمستندات المعاملة وإبراء ذمتها تجاه مدير العهدة ووكيل ملاك الصكوك، وتجاه ملاك الصكوك في الحالات الاستثنائية النادرة.

وطبقاً للشرط 4.3 من نشرة الإصدار الأساسية، يحق لمدير العهدة ووكيل ملاك الصكوك (وملاك الصكوك في الحالات الموضحة في الشرط 15.3) الرجوع إلى الحكومة واسترداد مستحقاتهم طبقاً لمستندات المعاملة (على أن تكون هذه المستحقات جزءاً من أصول العهدة) بما لا يخالف المادة 156 من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/18 وتعديلاته ("قانون الشركات التجارية")، وإن ورد ما يخالف ذلك في شروط الصكوك وأحكامها.

ولا يجوز، في أي حال من الأحوال، لمدير العهدة ووكيل ملاك الصكوك ومالك الصكوك بيع أصول العهدة أو التصرف فيها بأي شكل من أشكال التصرف عدا أن ينص على ذلك صراحة في مستندات المعاملة وشروط إصدار الصكوك وأحكامها.

الإدراج

سيتم تسليم بورصة مسقط طلباً بإدراج شهادات الصكوك وتداولها في سوق السندات والصكوك في بورصة مسقط.

عوامل المخاطرة

ينطوي الاستثمار في الصكوك على بعض المخاطر. (لمزيد من المعلومات عن عوامل المخاطرة التي يُحتمل أن تؤثر على استطاعة مدير العهدة في أن يفي بالتزاماته الملازمة للصكوك وإجراءات التخفيف من هذه المخاطر، يرجى الاطلاع على فصل "عوامل المخاطرة" الوارد في نشرة الإصدار الأساسية وفي هذه النشرة).

تنبيهات هامة

يتحمل مدير العهدة والحكومة مسؤولية صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة.

يشهد كلٌّ من مدير العهدة والحكومة بأن المعلومات الواردة في هذه النشرة -وفقاً لأفضل ما توصلنا إليه من معرفة ومعلومات- تتوافق وصحيح الواقع صحيحة وسليمة ولا تغفل أي شيء من شأنه أن يؤثر في استخدام تلك المعلومات (وقد بذل كلٌّ منهما العناية الواجبة لضمان ذلك).

في حال وجود تباين بين: (أ) أي معلومات أو بيانات في هذه النشرة أو مُشار إليها في نشرة الإصدار الأساسية بموجب هذه النشرة، و(ب) أي معلومات أو بيانات في نشرة الإصدار الأساسية أو مُشار إليها بها، فإنه يُعتد بالمعلومات والبيانات في البند (أ) أعلاه.

في حال وجود تباين بين الشروط والأحكام الواردة في (أ) هذه النشرة ونشرة الإصدار الأساسية و(ب) الشروط النهائية المُعتمدة، فإنه يُعتد بالشروط النهائية المُعتمدة.

نشهد بأنه لا يوجد، ولم يصل إلى علمنا، أي معلومات جوهرية جديدة أخرى، أو أخطاء جوهرية، أو بيانات غير دقيقة -بحسب الأحوال- ترد في نشرة الإصدار الأساسية من شأنها التأثير في التقييم السليم لشهادات الصكوك اعتباراً من تاريخ إصدار نشرة الإصدار الأساسية (والتعديلات التي طرأت عليها منذ ذلك التاريخ)، باستثناء ما هو مذكور في هذه النشرة.

ترد الروابط الإلكترونية في هذه النشرة لأغراض بيانية ليس إلا، كما ترد المواقع الإلكترونية ومحتوياتها في هذه النشرة ولكنها لا تُشكل جزءاً منها أو من نشرة الإصدار الأساسية.

يُمكنكم الاطلاع على هذه النشرة ونشرة الإصدار الأساسية عن طريق الوسائل التالية بموجب طلبٍ خطيٍّ، من المقرر المخصص لوكيل الدفع.

لا تُشكل أي من هذه النشرة ونشرة الإصدار الأساسية عرضاً للبيع أو طلباً لشراء شهادات الصكوك عن طريق، أو بالإجابة عن، مدير العهدة، أو المُعهد أو مُديري الإصدار لأي شخص في أي ولاية قضائية حيث يُحظر تقديم تلك العروض أو الطلبات؛ هذا بالإضافة إلى أن كلا من مدير العهدة، ومديري الإصدار، وبنوك التحصيل يحثون كل من بحيازته هذه النشرة أو نشرة الإصدار الأساسية على الاطلاع عليها والإلمام الجيد بما جاء فيها ومراعاة أي قيود ترد بها.

لم ولن تُسجل شهادات الصكوك في الولايات المتحدة وفقاً لقانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933م، ولن تُسجل لدى أي جهة مختصة بتنظيم الأوراق المالية في أي ولاية أو مكان اختصاص آخر في الولايات المتحدة، كما لن تُطرح أو تُباع في الولايات المتحدة أو لأي من حاملي الجنسية الأمريكية (وفقاً لما هو مُحدد في اللائحة "S" من قانون الأوراق المالية الأمريكي)، إلا في بعض الاستثناءات وفق قوانين الأوراق المالية المعمول بها. ويُشترط على مُشتري شهادات الصكوك استيفاء الإقرارات والتعهدات والاتفاقات المنصوص عليها لإتمام عملية الشراء. أخطر المشترون المحتملون بموجبه بأن طرح شهادات الصكوك أو بيعها أو تسليمها يسري بموجب الإعفاء من متطلبات التسجيل المنصوص عليها في اللائحة "S" من قانون الأوراق المالية الأمريكي. (لمزيد من المعلومات بخصوص القيود المفروضة على طرح شهادات الصكوك وبيعها وتوزيع تلك النشرة والنشرة الأساسية، يُرجى الاطلاع على قسم "الاكتتاب والبيع" في هذه النشرة ونشرة الإصدار الأساسية).

نوصي المُستثمر المُحتمل بأن يستشير مستشاره الضريبي، ومستشاره الشرعي، ومستشاره القانوني أو مستشار أعماله في كل ما يتعلق بالأمور الضريبية والقانونية أو الالتزامات الشرعية المرتبطة باستثماره في شهادات الصكوك موضوع هذه النشرة.

تُعد شهادات الصكوك أدوات مالية مُعقدة، ويُمكن شراء تلك الأدوات بهدف تقليل المخاطر أو تحقيق العوائد، مع العلم بأنها تنطوي في مُجمل محافظها الاستثمارية على بعض المخاطر الإضافية المُدركة، والمُقدرة، والمعقولة؛ ولذلك، يُنصح المُستثمر المُحتمل بعدم الاستثمار في شهادات الصكوك إلا إذا كان لديه الخبرة الكافية (سواء بنفسه أو عن طريق الاستعانة

بخدمات مُستشار مالي) لتقييم مدى جودة أداء شهادات الصكوك في ظل الظروف المُتغيرة، والآثار الناجمة عن قيمة شهادات الصكوك، والتأثير المُحتمل لتلك الاستثمارات على مُجمل المحفظة الاستثمارية للمُستثمر.

تنويه للمقيمين في سلطنة عُمان

تخضع شهادات الصكوك للقوانين المعمول بها في سلطنة عُمان، علماً بأن المعلومات الواردة في هذه النشرة لا تُشكل طرحاً عامّاً للأوراق المالية في سلطنة عُمان بحسب ما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية وقانون الأوراق المالية، كما لا يتمثل الغرض من هذه النشرة في تحرير أي نوع من العقود في إقليم سلطنة عُمان.

تنويه للمقيمين في دولة قطر

لن تُطرح، أو تُباع، أو تُقدم شهادات الصكوك هذه في أي وقت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في دولة قطر (بما في ذلك مركز قطر للمال) على نحو يُشكل طرحاً عاماً. ولم ولن يُنظر في هذه النشرة أو تُعتمد أو تُسجل لدى مصرف قطر المركزي، أو بورصة قطر، أو هيئة تنظيم مركز قطر للمال، أو هيئة قطر للأسواق المالية، وفقاً للوائح الهيئات المذكورة أو أي لوائح أخرى المعمول بها في دولة قطر (بما في ذلك مركز قطر للمال)؛ كما لم ولن يتم تداول شهادات الصكوك في بورصة قطر، ولن تُطرح شهادات الصكوك ولا الفائدة المُرتبطة بها إلى المُستثمرين المقيمين في دولة قطر (وذلك يشمل مركز قطر للمال)، كما أنها لا تُشكل تمويلاً للديون في قطر (بما يشمل مركز قطر للمال) بموجب القوانين المعمول بها في دولة قطر (وذلك يشمل مركز قطر للمال).

تنويه للمقيمين في مملكة البحرين

أما بالنسبة للمُستثمرين في مملكة البحرين، فإن شهادات الصكوك الصادرة بموجب هذه النشرة أو وثائق الطرح، لا يُمكن طرحها إلا وفقاً للنموذج المُسجل لأصحاب الحسابات الحالية والمستثمرين المُعتمدين في مملكة البحرين حسب تعريف مصرف البحرين المركزي، بشرط أن يضح هذا المُستثمر استثماراً بما لا يقل عن مبلغ وقدره 100,000 دولار أمريكي أو ما يُعادلها بأي عملة أخرى أو أي مبلغ آخر وفقاً لما يُحدده مصرف البحرين المركزي.

لا تُشكل هذه النشرة طرحاً للأوراق المالية في مملكة البحرين وفقاً لأحكام المادة 81 من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006م (المرسوم رقم 64 لسنة 2006م)؛ كما أن هذه النشرة والوثائق ذات الصلة لم تُسجل، ولن تُسجل، كندسة إصدار لدى مصرف البحرين المركزي، وبالتالي لن يتم عرض أو بيع شهادات الصكوك أو لن تُطرح للاكتتاب أو الشراء، فضلاً عن أنه لن يتم تسليم هذه النشرة أو أي مستند أو أي مواد أخرى متعلقة بها في أي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو لشراء شهادات الصكوك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص في مملكة البحرين بخلاف المُستثمرين المُعتمدين وذلك للحصول على عرض خارج مملكة البحرين.

لم يباشر مصرف البحرين المركزي مراجعة هذه النشرة والوثائق ذات الصلة أو اعتمادها وتسجيلها، كما لم يرقم بأي شكل من الأشكال بالنظر في ميزات شهادات الصكوك المطروحة للاستثمار، سواء داخل مملكة البحرين أو خارجها. ولذلك، فإن مصرف البحرين المركزي لا يتحمل أي مسؤولية عن دقة البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند وكفائتها، ويؤكد بكل وضوح عدم تحمله أي مسؤولية تتعلق بأي خسارة ناجمة عن الاعتماد كلياً أو جزئياً على محتويات هذا المستند. لن تُطرح شهادات الصكوك موضوع هذه النشرة على الجمهور في مملكة البحرين، ويجب أن تُقرأ هذه النشرة عن طريق الأشخاص المُوجَّهة إليهم فقط، ويُحظر إصدارها أو تداولها أو توفيرها للجمهور العام.

تنويه للمقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة

لم ولن تُسوق شهادات الصكوك أو تُطرح للاكتتاب العام أو تُباع في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي) على نحو قد يخالف القوانين الإماراتية (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي) المُنظمة لإصدار الأوراق المالية وطرحها وبيعها؛ فضلاً عن أن هذه النشرة لا تُشكل طرحاً عامّاً للأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي)، ولا يُقصد منها أن تكون كذلك؛

مع ملاحظة أنه لم تُقدم هذه النشرة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أو هيئة الأوراق المالية والسلع، أو سلطة دبي للخدمات المالية، أو سوق أبوظبي العالمي أو تُعتمد من قبل أي منهم.

تنويه للناشطين في سوق أبوظبي العالمي

لم ولن تُعرض شهادات الصكوك على أي شخص في سوق أبوظبي العالمي، ما لم ينطبق على العرض الشرطان الآتيان:

(أ) أن يكون "عرضاً مستثنى" وفقاً للقاعدة رقم 4.3 من لوائح الخدمات والأسواق المالية وقواعد السوق الخاصة بهيئة تنظيم الخدمات المالية،

(ب) وأن يُقدم العرض فقط لمن يستوفي معايير العملاء المهنية الواردة في نموذج ممارسة الأعمال المنصوص عليه في لوائح الخدمات والأسواق المالية وقواعد السوق الخاصة بهيئة تنظيم الخدمات المالية.

تنويه للناشطين في مركز دبي المالي العالمي

لم ولن تُعرض شهادات الصكوك على أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ما لم ينطبق على العرض الشرطان الآتيان:

(أ) أن يكون "عرضاً مستثنى" وفقاً لقواعد الأسواق الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية،

(ب) وأن يُقدم العرض فقط لمن يستوفي معايير العملاء المهنية الواردة في القاعدة رقم 2.3.3 من كتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية ونموذج ممارسة الأعمال.

تنويه للمقيمين في دولة الكويت

لا يجوز طرح شهادات الصكوك للبيع في دولة الكويت، ما لم تُصدر كافة الموافقات اللازمة من قبل هيئة سوق المال الكويتية وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 م، ولائحته التنفيذية (وتعديلاتها)، بجانب كافة المراسيم واللوائح والتوجيهات والتعليمات والأسس الصادرة بموجبه، أو المتعلقة به (بغض النظر عن المُسميات)، أو أي قوانين أو لوائح أخرى تسري في دولة الكويت فيما يتعلق بطرح شهادات الصكوك أو الترويج لها أو بيعها داخل دولة الكويت. يُحظر التداول العام لهذه النشرة أو طرحها على الجمهور في دولة الكويت، كما يُحظر بيع شهادات الصكوك عن طريق الطرح العام في دولة الكويت؛ ومنعاً للشكوك، لا يجوز طرح شهادات الصكوك، أو الترويج لها، أو بيعها في دولة الكويت، إلا على أساس الاكتتاب الخاص للعملاء المُعتمدين (وفقاً للتعريف الوارد في النموذج 1 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 م (وتعديلاتهما))؛ وفي حال سُمح بشراء شهادات الصكوك داخل دولة الكويت، فإن عملية الشراء تسري فقط عن طريق شخص مُرخص له من هيئة سوق المال الكويتية ومفوض حسب الأصول لممارسة هذا النشاط وفقاً للقانون رقم 7 لعام 2010 م ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما).

يقر المستثمرون في دولة الكويت بأن هيئة سوق المال الكويتية، وكافة الهيئات التنظيمية المُختصة في دولة الكويت، لا يتحملون أدنى مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا يعتمدون أو يقرون بصحة محتويات النشرة أو دقتها، وكذلك لا تتحمل هيئة سوق المال الكويتية، وكافة الهيئات التنظيمية المُختصة في دولة الكويت، أدنى مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي قد تنجم عن الاستناد (كلياً أو جزئياً) إلى محتويات هذه النشرة. نوصي حامل شهادات الصكوك المُحتمل بأن يستعين بالخدمات الاستشارية للخبراء فيما يتعلق بمحتوى هذه النشرة، وذلك حتى يُقرر ما إذا كان شراء شهادات الصكوك مُناسباً ومُجدياً له أم لا قبل الشراء.

تنويه للمقيمين في دول أخرى

في حال وقوع هذه النشرة في يد أحد الأشخاص الذين يقطنون أي دولة غير الدول المذكورة أعلاه، فإنه يتوجب عليه تجاهلها إن كان توزيعها ونشرها في هذا البلد يخالف القوانين السارية، ويوصي مُدير الإصدار كافة الأشخاص الذين بحوزتهم هذه النشرة أن يكونوا على دراية بالقيود والموانع المفروضة على الاستثمار في الدول التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها، وأن يراعوا

تلك القيود؛ علمًا بأنه لن يتحمل مدير الإصدار أي مسؤولية قانونية عن أي مخالفة يرتكبها غيرهم - مستثمرًا كان أم غيره - فيما يتعلق بالقيود القانونية التي يخضع لها بيع شهادات الصكوك أو طرحها أو الترويج للاكتتاب فيها في أي دولة أخرى غير سلطنة عمان، إذا كان هذا البيع أو الطرح أو الترويج للشراء مُخالفًا للقانون.

جدول المحتويات

الصفحات	العناوين	الفصل
10	تحديثات على نشرة الإصدار الأساسية	1
10	تعديلات عامة	
10	الوثائق المُدرجة بالإشارة	
10	عوامل المُخاطرة	
15	وصف مدير العهدة	
16	اقتصاد سلطنة عُمان	
23	الضرائب	
	الشروط النهائية المطبقة على الإصدار رقم 8 من شهادات الصكوك	2
27	الجزء أ - الشروط التعاقدية	
31	الجزء ب - المعلومات الأخرى	
33	الملحق - الاكتتاب والبيع	

تحديثات على نشرة الإصدار الأساسية

اعتبارًا من تاريخ إصدار هذه النشرة، سيتم تعديل أو استكمال المعلومات الواردة في نشرة الإصدار الأساسية أو المدرجة فيها بالإشارة إليها (حسب الحالة) بالطريقة الموضحة أدناه.

1. تعديلات عامة

(أ) تستبدل بالإشارات إلى "الهيئة العامة لسوق المال" أينما وردت في نشرة الإصدار الأساسية مصطلح "هيئة الخدمات المالية".

(ب) يستبدل بالإشارات إلى "السلطنة" و "عمان" أينما وردت في النشرة الأساسية عبارة "سلطنة عمان".

(ج) يستبدل بالإشارة إلى "قانون مكافحة غسل الأموال / مكافحة الإرهاب العماني" في النشرة الأساسية مصطلح "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

(د) يستبدل بجميع الإشارات إلى "لائحة الصكوك الصادرة بالقرار رقم 2016/3" في النشرة الأساسية، إلى الحد القابل للتطبيق، عبارة "قرار هيئة الخدمات المالية رقم خ/2024/21 بإصدار لائحة تنظيم السندات والصكوك". تجدر الإشارة إلى أن قانون الأوراق المالية (وقرارات هيئة الخدمات المالية الصادرة بموجبه) لم يعد ساريًا على الشركة بسبب إصدار قانون الدين العام.

(هـ) يستبدل بجميع الإشارات إلى "قانون الجهاز الإداري الجديد" في النشرة الأساسية مصطلح "الجهاز الإداري للدولة".

(و) يستبدل بجميع الإشارات إلى "الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية" في النشرة الأساسية مصطلح "صندوق الحماية الاجتماعية".

(ز) يستبدل بعبارة "وثائق المعاملة" في الفقرة الأولى من وصف مدير العهدة عبارة "مستندات المعاملة".

(ح) يستبدل بجميع الإشارات إلى "المرسوم السلطاني رقم 76/48" في النشرة الأساسية، عبارة "المرسوم السلطاني رقم 2024/59".

(ط) يستبدل بجميع الإشارات إلى "الشريعة" في النشرة الأساسية ومستندات المعاملة، كلمة "الشريعة".

2. الوثائق المدرجة بالإشارة

يستبدل بالفقرة الأولى من قسم "المستندات المدرجة بالإشارة" الوارد في الصفحة 10 من النشرة الأساسية، الآتي:

"تعتبر البيانات المالية المدققة للشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م من تاريخ تأسيسها إلى السنة المالية المنتهية في 31 من ديسمبر 2023م (بما في ذلك تقرير تدقيق مراقب الحسابات المستقل) (البيانات المالية السنوية) مدرجة في هذه النشرة وتشكل جزءًا منها."

3. عوامل المخاطرة

(أ) المخاطر المرتبطة بتفشي وباء كورونا في عام 2019م (كوفيد-19)

يستبدل بالنص الوارد تحت عنوان "المخاطر المرتبطة بتفشي وباء كورونا في عام 2019م (كوفيد-19)" المذكور في الفصل "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

"على الرغم من أن جائحة كوفيد-19 قد انتقلت إلى مرحلة أكثر قابلية للإدارة، إلا أن مدى تأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد - 19)، بما في ذلك سلالاته المتطورة، على سلطنة عمان في المستقبل لا يزال غير مؤكد. فمُنذ

عام 2020م، أثر فيروس كوفيد-19 على الاقتصادات العالمية والمحلية، حيث أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية في 11 من مارس 2020م. وفي حين أن جهود التطعيم وتدابير الصحة العامة قد خففت الكثير من التهديدات المباشرة للفيروس، إلا أن احتمال وجود سلالات جديدة منه وموجات مستقبلية لا يزال قائماً. لا تزال الآثار الاقتصادية بعيدة المدى للوباء، مثل الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية، والضغط التضخمي، والتحويلات في التجارة وسلوك المستهلك، ملموسة على أرض الواقع.

تشهد الحالة الاقتصادية والمالية لسلطنة عُمان استقراراً في الوقت الراهن، لكنها قد تتأثر بهذه التطورات، وقد تشمل تداعياته التأثير في قدرة المُتعهد على أداء الدفعات المطلوبة بموجب مستندات المُعاملة، حيث إن ذلك ضروري حتى يتسنى لمدير العهدة أن يدفع المبالغ المطلوبة بموجب شهادات الصكوك."

(ب) المخاطر المتعلقة بتأثير عدم استقرار أسعار النفط العالمية على اقتصاد سلطنة عمان

يستبدل بالنص الوارد تحت عنوان "المخاطر المتعلقة بتأثير عدم استقرار أسعار النفط العالمية على اقتصاد سلطنة عمان" المذكور في الفصل "عوامل المُخاطرة" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

"على الرغم من أن الحكومة سعت إلى تعزيز نمو القطاع غير النفطي، إلا أن الإيرادات الحكومية لا تزال تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية. شكل قطاع النفط ما نسبته 27.9 % من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سلطنة عمان في عام 2018م، ونسبة 26.3 % في عام 2019م، ونسبة 21.4 % في عام 2020م، ونسبة 27.1 % في عام 2021م، ونسبة 34.5 % في عام 2022م، ونسبة 30.6 % في عام 2023م، مع التغيرات التي تعكس بشكل أساسي التغيرات في أسعار النفط. تأثر الاقتصاد العماني في الماضي سلباً بفترات انخفاض أسعار النفط الدولية، بما في ذلك الفترة من منتصف عام 2014م إلى أوائل عام 2016م وغالبية عام 2020م، وقد تؤدي الفترات المستقبلية من أسعار النفط المنخفضة لفترة طويلة إلى اتساع العجز المالي والتأثير سلباً على التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عمان، فضلاً عن تكاليف الاقتراض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي أي تدهور في صحة القطاع المصرفي في سلطنة عمان إلى إضعاف ملف الائتمان السيادي، وقد يكون من الصعب تسهيل ودائع الحكومة في القطاع المصرفي في أوقات انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة دون التأثير سلباً على متطلبات تمويل المصارف المحلية.

ورغم أن سلطنة عمان قد زادت في الماضي من صادرات النفط في فترات الركود المطول التي طالت أسعار النفط، ولديها القدرة على القيام بذلك على المدى القصير والمتوسط، إذ تُعتبر حقول النفط في سلطنة عمان عموماً قد بلغت ذروة الإنتاج، فقد لا يكون مثل هذا الحل مفيداً إذا استمرت أسعار النفط في الانخفاض لفترة طويلة من الزمن. علاوة على ذلك، كعضو في تحالف أوبك+، فإن قدرة سلطنة عمان على زيادة إنتاج النفط تخضع لالتزاماتها تجاه منظمة أوبك. بالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع عموماً أن يقتصر النمو المستقبلي في الاحتياطيات على التنفيذ الناجح لتقنيات الاستخلاص المعزز للنفط. ونتيجة لذلك، إذا لم تنجح الاستفادة من هذه التقنيات، أو إذا ثبت أن هذه التقنيات كلفتها باهظة (خاصة في سياق انخفاض أسعار النفط) أو لم تساعد هذه التقنيات في تنمية احتياطيات النفط والغاز، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج النفط في الأجل الطويل.

وهناك عوامل إضافية، مثل أسعار التقنيات الجديدة وتوافرها، بما في ذلك الطاقة المتجددة، وطرق استخراج النفط والغاز غير التقليدية، والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، وتأثير الأمراض الوبائية، والظروف الأخرى ذات الصلة، يكون لها تأثير غير مباشر على الطلب على النفط وأسعار النفط في سلطنة عمان وعالمياً."

(ج) المخاطر المتعلقة بضغط التضخم على الاقتصاد العماني

يستبدل بعامل المخاطرة تحت عنوان "الاقتصاد العماني قد يواجه ضغوطاً تضخمية" في فصل "عوامل المخاطرة" في النشرة الأساسية، النص الآتي:

"تقلب معدلات التضخم، كما يقاس بمؤشر أسعار المستهلك، في السنوات الأخيرة وبلغ نسبة 0.9 % في عام 2018م، ونسبة 0.1 % في عام 2019م، وسالب 0.9 % في عام 2020م، ونسبة 1.5 % في عام 2021م، ونسبة 2.8 % في عام 2022م، ونسبة 0.9 % في عام 2023م. وقد أدت التطورات العالمية غير المسبوقة التي ظهرت خلال جائحة كوفيد-19 في مطلع عام 2020م إلى تبني البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم سياسات نقدية توسعية، حيث خفض البنك المركزي العماني أسعار سياسته النقدية في مارس 2020م، بعد ما فعل ذلك بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (بالنظر إلى نظام سعر الصرف الثابت) لمواجهة التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني. وقد أثرت جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد من منظور الطلب والعرض. ولم نشهد بعدُ التأثيرات الإجمالية، على الرغم من أن بعض الاقتصادات بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تعاني إلى حد ما من الضغط التضخمي، مما قد يدفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أسعار الفائدة على المدى القصير إلى المتوسط. ووفقًا للبيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، كانت هناك زيادة بنسبة 4.35 % في مؤشر أسعار المستهلك خلال الاثني عشر شهرًا المنتهية في يناير 2022م. معدلات التضخم في سلطنة عمان عرضة لتقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية والطاقة الدولية. وقد تؤدي تدابير ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادات في أسعار السلع المحلية، مما قد يؤدي بدوره إلى زيادة في التضخم."

(د) المخاطر المتعلقة بمراجعة التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان وتراجعها

يستبدل بالنص الوارد تحت عنوان "تخضع التصنيفات الائتمانية السيادية لسلطنة عمان للمراجعة والتراجع" المذكور في الفصل "عوامل المُخاطرة" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

"تمت ترقية تصنيف سلطنة عمان من قبل وكالة فيتش للتصنيفات في 25 من سبتمبر 2023م من "BB" إلى "BB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتم مراجعته لاحقًا إلى "BB+" مع نظرة مستقبلية إيجابية في 18 من ديسمبر 2024م. وجاءت الترقية نتيجة للتحسينات الكبيرة في المقاييس المالية والاقتصادية لسلطنة عمان، وانخفاض ضغوط التمويل الخارجي مما يعكس استمرار الحكومة في التزاماتها وفي إجراءات الرقابة المالية نحو الإصلاحات وارتفاع أسعار النفط. في ديسمبر 2023م، قامت وكالة موديز لخدمات المستثمرين بترقية تصنيف سلطنة عمان من "Ba2" إلى "Ba1" مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقد رفعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين توقعاتها في أغسطس 2024م من مستقر إلى إيجابي وأكدت تصنيفها عند Ba1. هذا، ويعكس تغيير التوقعات إلى إيجابية تعزيز مقاييس عبء الديون والقدرة على تحمل الديون خلال عامي 2023م و 2024م. وأشارت وكالة موديز إلى أن سلطنة عمان نجحت في خفض الدين العام إلى ما يقرب من 36.5 % من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2023م، بانخفاض من أكثر من 50 % في عام 2020م. قامت ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية بترقية التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من "BB+" إلى "BBB-" مع نظرة مستقبلية مستقرة في 27 من سبتمبر 2024م، مما يمثل عودة إلى وضع الدرجة الاستثمارية لأول مرة منذ عام 2017م.

أي تصنيفات سلبية في المستقبل، بما في ذلك التخفيضات أو التغييرات السلبية في النظرة أو سحب هيئة التصنيف للتصنيف الائتماني المخصص لسلطنة عمان في أي وقت، من الممكن أن يؤثر سلبيًا بشكل كبير على تكلفة الاقتراض وأن يحجم إمكانية وصولها إلى أسواق رأس المال المدين. أيضًا، من الممكن أن تؤثر إجراءات التصنيف السلبية سلبيًا على سعر السوق لشهادات الصكوك وتؤدي إلى عدم استقرار التداول في شهادات الصكوك؛ وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تحد إجراءات التصنيف السلبى من قدرة سلطنة عمان على الحصول على تمويل بمبالغ مغرية بل وعلى قدرتها على الحصول على تمويل من الأساس، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى زيادة الضغط على الحكومة لإيجاد مصادر تمويل بديلة. وعلى الرغم من أن الحكومة مستمرة في مراقبة وإدارة مخاطر زيادة تخفيض التصنيف الائتماني أو التغييرات السلبية في التوقعات المرتقبة، فلا توجد ضمانات لكفاية الجهود التي تبذلها في هذا الصدد أو نجاحها.

كما لا يمكن لسلطنة عمان أن تضمن الحفاظ على أي تصنيف ائتماني لأي فترة زمنية أو عدم تأكيد أي تصنيف ائتماني أو سحبه بالكامل من قبل هيئة التصنيف المعنية إذا ارتأت أن الظروف في المستقبل تسمح بذلك؛ فضلًا عن أن سلطنة عمان ليست ملزمة بإبلاغ ملاك الصكوك بأي تراجع أو تخفيض أو سحب من هذا القبيل."

(هـ) المخاطر المتعلقة بعدم امتلاك مدير العهدة لأي أصول جوهرية

يستبدل بمعامل المخاطرة تحت عنوان "ليس لمدير العهدة أصول جوهرية" في فصل "عوامل المخاطرة" في النشرة الأساسية، النص الآتي:

"مدير العهدة هو شركة مساهمة مقفلة تم تنظيمها وتأسيسها بموجب قوانين سلطنة عمان في 13 من أغسطس 2015م. ولن يشارك مدير العهدة في أي نشاط تجاري بخلاف إصدار شهادات الصكوك، والاستحواذ على أصول العهدة ذات الصلة وغيرها من الأنشطة العرضية أو المتعلقة بما سبق.

لن يكون لدى مدير العهدة أي أصول جوهرية ذات صلة بملاك الصكوك بخلاف حقوقه واستحقاقاته في أصول العهدة وسيحتفظ بأصول العهدة كوكيل عن ملاك الصكوك وبالنيابة عنهم. وسيكون مصدر الأموال الرئيسي لمدير العهدة هو المبالغ الناتجة عن أصل (أصول) الإيجار ذات الصلة، بما في ذلك حقه في تلقي المدفوعات من المستأجر بموجب اتفاقية الإيجار والمدفوعات من المُتعهد بموجب تعهد الشراء (كل على النحو المحدد في هذه النشرة)."

(و) المخاطر المتعلقة باعتماد مدير العهدة على تسلم المدفوعات من المستأجر لتسديد المدفوعات إلى ملاك الصكوك

يستبدل بمعامل المخاطرة تحت عنوان "يعتمد مدير العهدة على تسلم المدفوعات من المستأجر لتسديد المدفوعات إلى ملاك الصكوك" في فصل "عوامل المخاطرة" في النشرة الأساسية، النص الآتي:

"تعتمد قدرة مدير العهدة على سداد المدفوعات بموجب شهادات الصكوك على سداد الحكومة (بصفتها مستأجرًا ومتعهدًا) للمبالغ المستحقة عليها بموجب عقد الإيجار وبموجب تعهد الشراء، والتي قد لا تكون كافية في مجملها للوفاء بجميع المطالبات بموجب شهادات الصكوك ذات الصلة ومستندات المعاملة. وقد يؤدي إخفاق الحكومة (بأي صفة كانت) في سداد أي مدفوعات تطلبها إلى عدم كفاية الأموال المتاحة لمدير العهدة من أجل سداد المدفوعات بموجب شهادات الصكوك ومستندات المعاملة. وبالتالي، سيتعرض مدير العهدة لجميع المخاطر التي تتعرض لها الحكومة إلى الحد الذي يمكن أن تحد فيه هذه المخاطر من قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بالكامل وفي الوقت المناسب بموجب شهادات الصكوك ومستندات المعاملة."

(ز) المخاطر المتعلقة بتغيير القانون في سلطنة عمان

يستبدل بمعامل المخاطرة الوارد تحت عنوان "تغيير القانون" في فصل "عوامل المخاطرة" في النشرة الأساسية، النص الآتي:

"يستند هيكل إصدار شهادات الصكوك بموجب البرنامج إلى القانون العماني الساري في تاريخ النشرة الأساسية. لا يوجد ضمان بشأن مدى تأثير أي قرار قضائي أو تغيير محتمل في القانون العماني أو الممارسات الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة، ولا يمكن تقديم أي ضمان بشأن ما إذا كان التغيير سيؤثر سلبيًا على قدرة مدير العهدة على سداد مستحقات الشهادات أو قدرة مدير العهدة والحكومة على مراعاة التزاماتهما المنصوص عليها في مستندات المعاملة."

(ح) المخاطر المتعلقة بالأثر السلبي للمخاطر الجيوسياسية والأمنية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على استقرار الاقتصاد العماني وبالتالي على الحكومة

يستبدل بمعامل المخاطرة تحت عنوان "المخاطر الجيوسياسية والأمنية المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" في فصل "عوامل المخاطرة" في النشرة الأساسية، النص الآتي:

"تقع سلطنة عمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأهمية جيوسياسية استراتيجية إلا أن بعض بلدان هذه المنطقة قد عانى من عدم الاستقرار السياسي، وقد شمل ذلك الصراعات الإقليمية، بما في ذلك في اليمن، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني المستمر والحروب الأهلية في ليبيا وسوريا. بالإضافة إلى ذلك، فإن التوترات المستمرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وسوريا وإيران، والأعمال الإرهابية، والقرصنة البحرية، والصراع المحدود بين إسرائيل وإيران، في أبريل 2024م، قد ساهمت جميعها في عدم الاستقرار الإقليمي. علاوة على ذلك، تراقب سلطنة عمان من كثب التطورات الأخيرة في سوريا. وفي بيان صدر مؤخرًا عن وزارة الخارجية، أكدت سلطنة عمان على ضرورة ممارسة ضبط النفس والتحرك نحو المصالحة الوطنية في سوريا. ولا يمكن التنبؤ بحدوث أحداث أو ظروف مثل الحرب أو الأعمال العدائية، أو التأثير الذي قد تحدثه مثل هذه الأحداث والظروف على سلطنة عمان.

ستتأثر سلطنة عمان بالتطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد تؤثر ردود فعل المستثمرين على التطورات في أي بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأوراق المالية للمصدرين في أسواق أخرى داخل المنطقة، بما في ذلك سلطنة عمان، ورغم أن سلطنة عمان لم تشهد مؤخرًا أي هجمات إرهابية، إلا أنه لا يوجد ما يضمن عدم قيام المتطرفين أو الجماعات الإرهابية بأعمال عنف في سلطنة عمان.

وتعتمد سلطنة عمان أيضًا على العمالة الوافدة (بدءًا من العمال غير المهرة إلى المهنيين ذوي المهارات العالية في مجموعة من القطاعات) وقد بذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لجذب أعداد كبيرة من الشركات الأجنبية والسياح إلى سلطنة عمان. ونجد أن الشركات الأجنبية والسياح والعمال الأجانب - بدرجة أقل - أكثر حساسية لحالة عدم الاستقرار السياسي التي يشهدها بلد معين، وأكثر استعدادًا لتحويل أنشطتهم إلى بلدان بديلة لا تعاني من حالة عدم الاستقرار هذه.

وإذا تأثرت سلطنة عمان بعدم الاستقرار الإقليمي المستمر أو إذا وقعت حوادث إرهابية في سلطنة عمان، فإن اقتصادها وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي ورأس المال الأجنبي وقدرتها على المشاركة في التجارة الدولية وقطاع السياحة فيها وميزان المدفوعات والمراكز المالية، يمكن أن يتأثر سلبيًا بشكل جوهري مما قد يكون له تأثير سلبي جوهري على قدرة سلطنة عمان على أداء التزاماتها بموجب مستندات المعاملة."

(ط) مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية المتعلقة بالأسواق الناشئة مثل سلطنة عُمان

يستبدل بالنص الوارد تحت العنوان "الاستثمار في الأوراق المالية المتعلقة بالأسواق الناشئة مثل سلطنة عُمان ينطوي بشكل عام على نسبة مخاطر أكبر" المذكور في الفصل "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

"الاستثمار في الأوراق المالية المتعلقة بالأسواق الناشئة مثل سلطنة عُمان ينطوي بشكل عام على نسبة مخاطر أكبر من الاستثمار في الأوراق المالية المُصدرة في البلدان الأكثر تقدمًا؛ ومن المحتمل أن يتعرض اقتصاد سلطنة عُمان في المستقبل لآثار سلبية مماثلة للتي يتعرض لها غيره من بلدان الأسواق الناشئة.

وفي بعض الأحيان، يبدو أن ردود أفعال المستثمرين الدوليين تجاه الأحداث في دولة ناشئة لها تأثير "مُعَدِّ"، حيث يعزف المستثمرون الدوليون عن منطقة أو فئة استثمارية بأكملها. وإذا حدث مثل هذا التأثير "المعدي"، فقد يتأثر سعر تداول الأوراق المالية الصادرة بموجب البرنامج سلبيًا بالتطورات الاقتصادية أو المالية السلبية في بلدان الأسواق الناشئة الأخرى التي لا تملك الحكومة السيطرة عليها.

وبالإضافة إلى ما سبق، تمر بعض الأسواق الناشئة، ومنها تركيا والأرجنتين، بأحداث اقتصادية سلبية في الوقت الحالي، بما في ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة التضخم، ومن الممكن أن تقلل تلك الأحداث من اهتمام المستثمرين بالأسواق الناشئة بشكل عام، ومنها سلطنة عُمان، ولا توجد أي ضمانات لعدم تأثر سلطنة عُمان بردود أفعال المستثمرين إزاء الظروف الاقتصادية المعاكسة في تركيا أو الأرجنتين أو أي بلد آخر، أو بشكل عام، بأي تأثير "مُعَدِّ".

بناء على ما تقدم، لا توجد ضمانات لعدم تأثر سوق الأوراق المالية المتضمنة مخاطر الأسواق الناشئة، مثل شهادات الصكوك، بالأحداث التي تقع في أماكن أخرى، وبخاصة في الأسواق الناشئة؛ فالأصل في الاستثمارات في الأسواق الناشئة أنها لا تناسب سوى المستثمرين المتطورين الذين يقدرّون المخاطر التي تنطوي عليها تلك الأسواق حق قدرها."

(ي) المخاطر المرتبطة بالعجز المالي الكبير والمديونية المتزايدة في سلطنة عمان

يستبدل بالنص الوارد تحت العنوان "المخاطر المرتبطة بالعجز المالي الكبير والمديونية المتزايدة في سلطنة عمان" المذكور في الفصل "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

"تأثرت سلطنة عمان بفترة من العجز المالي الكبير وزيادة المديونية

في ظل انخفاض الإيرادات -وخصوصاً في قطاع النفط- خلال الفترات التي شهدت انخفاضاً نسبياً في أسعار النفط، ظل معدل الإنفاق الحكومي كما هو، مما أدى إلى اتساع فجوة العجز المالي، إلا أن الفترات التي شهدت ارتفاعاً أكبر في أسعار النفط ساعدت الحكومة على تحقيق نتائج أفضل، حيث بلغ الفائض الأولي في ميزانية سلطنة عُمان 1.146 مليار ريال عُماني في عام 2022م مقابل عجز بقيمة 1.2 مليار ريال عُماني في عام 2022م وبعجز قيمته 4.5 مليار ريال عُماني في عام 2020م، بينما شهد النصف الأول من 2023م تسجيل سلطنة عُمان فائضاً في الميزانية بقيمة 656 مليون ريال عُماني على إثر ارتفاع عائدات النفط.

تمول سلطنة عمان عجزها بشكل رئيسي من خلال الاقتراض الخارجي والمحلي؛ ونتيجة لذلك، أدى العجز المالي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. بلغ إجمالي الدين الحكومي المستحق 15.5 مليار ريال عماني كما في 31 من ديسمبر 2018م، و 17.6 مليار ريال عماني كما في 31 من ديسمبر 2019م، و 19.8 مليار ريال عماني كما في 31 من ديسمبر 2020م، و 20.8 مليار ريال عماني كما في 31 من ديسمبر 2021م. انخفض إجمالي الدين الحكومي غير المسدد في سلطنة عمان في عامي 2022م و 2023م إلى 17.6 مليار ريال عماني و 15.3 مليار ريال عماني على التوالي. بلغ إجمالي نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سلطنة عمان 44.1 % كما في 31 من ديسمبر 2018م، ونسبة 51.9 % كما في 31 من ديسمبر 2019م، ونسبة 67.9 % كما في 31 من ديسمبر 2020م، ونسبة 61.9 % كما في 31 من ديسمبر 2021م، ونسبة 40.9 % كما في 31 من ديسمبر 2022م، ونسبة 36.5 % كما في 31 من ديسمبر 2023م.

أي عجز مرتفع في المستقبل سيعرض سلطنة عمان لتكاليف خدمة ديون عالية وقد يكون له تأثير سلبي على تصنيفاتها. يرجى الاطلاع على عامل المخاطرة الوارد تحت عنوان "التصنيفات الائتمانية السيادية في سلطنة عمان خاضعة للمراجعة والتخفيض."

4. وصف مدير العهدة

يستبدل بالجدول المدرج تحت العنوان الفرعي "السجل التجاري والتشغيلي للمُتعهد" من الفصل بعنوان "وصف مدير العهدة" في الصفحة 17 من نشرة الإصدار الأساسية، الجدول الآتي:

التفاصيل	تاريخ الإصدار
إصدار شهادات الصكوك بقيمة 250,000,000 ريال عُماني، بأرباح 3.50%، مُستحقة في 2020م.	3 من نوفمبر 2015م

إصدار شهادات الصكوك بقيمة 500,000,000 دولار أمريكي، بأرباح 3.50٪، مُستحقة في 14 من يوليو 2016م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 500,000,000 دولار أمريكي، بأرباح 3.50٪، مُستحقة في 2022م.
1 من يونيو 2017م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 2,000,000,000 دولار أمريكي، بأرباح 4.397٪، مُستحقة في 2024م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك الدولية.
31 من أكتوبر 2018م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 1,500,000,000 دولار أمريكي، بأرباح 5.932٪، مُستحقة في 2025م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك الدولية.
10 من ديسمبر 2019م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 100,000,000 ريال عُماني، بأرباح 5.50٪، مُستحقة في 2024م، وشهادات الصكوك بقيمة 200,000,000 ريال عُماني، مُستحقة في 2026م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك المحلية.
21 من سبتمبر 2020م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 200,000,000 ريال عُماني، بأرباح 5.25٪، مُستحقة في 2026م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك المحلية.
11 من نوفمبر 2020م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 208,138,900 ريال عُماني، بأرباح 5.75٪، مُستحقة في 2025م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك المحلية.
24 من نوفمبر 2020م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 25,000,000 ريال عُماني، بأرباح 4.75٪، مُستحقة في 2022م، بموجب برنامج مدير العهدة لإصدار شهادات الصكوك المحلية.
8 من يونيو 2021م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 1,750,000,000 دولار أمريكي، بأرباح 4.875٪، مُستحقة في 2030م.
16 من يونيو 2022م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 150,000,000 ريال عُماني، بأرباح 4.85٪، مُستحقة في 2029م.
3 من ديسمبر 2023م	إصدار شهادات الصكوك بقيمة 76,300,000 ريال عُماني، بأرباح 5.40٪، مُستحقة في 2030م.

5. اقتصاد سلطنة عُمان

يستبدل بالفصل الذي يحمل عنوان "اقتصاد سلطنة عُمان" بالكامل بداية من الصفحة رقم 19 من نشرة الإصدار الرئيسية، الفصل الآتي:

"نبذة عامة"

يقدم هذا الفصل بحثاً مفصلاً حول البيانات والتحليلات الإحصائية الرئيسية، إلى جانب تسليط الضوء على الديناميكيات والاتجاهات الاقتصادية في البلاد، ويتناول هذا الجزء المؤشرات الأساسية في المُجمل مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والأجور ومعدلات التوظيف، كما يستعرض مختلف القطاعات التي تشكل جوانب الاقتصاد. إضافة إلى ذلك، يمتد نطاق هذا الفصل في أغلب الأحيان ليشمل مناقشات ومباحثات حول أمور إضافية مثل الضمان الاجتماعي وتطوير البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى أمور أخرى ذات صلة من شأنها أن تسهم في التوصل إلى فهم أوسع وأشمل حول الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان. ويهدف هذا الفصل إلى توضيح التأثيرات المتبادلة والمتداخلة بين العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي في سلطنة عمان من خلال تجميع مزيج من التصورات المستندة إلى البيانات والتحليلات التفسيرية.

الناتج المحلي الإجمالي

وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يحافظ الاقتصاد العماني على استقراره المالي والخارجي بفضل تحقيق أسعار النفط المواتية واستمرار الإصلاحات المالية وذلك كما في يونيو 2023م؛ وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي للبلاد نمواً بنسبة 4.3% في عام 2022م، حيث ساهم قطاع النفط والغاز القوي مساهمة رئيسية وفاعلة في هذا النمو؛ لكنه تباطأ إلى 1.3% في عام 2023م بسبب تخفيضات إنتاج النفط في أوبك+. ومن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.4% في عام 2024م قبل أن ينتعش إلى 4.1% في عام 2025م، مدفوعاً بتخفيف وتيرة تخفيضات إنتاج النفط، والتشغيل الكامل لمصفاة الدقم، وزيادة إنتاج الغاز. ومن المتوقع أن يرتفع النمو غير الهيدروكربوني من 2.1% في عام 2023 إلى 2.6% في عام 2024م و 3.2% في عام 2025م. وقد أدت التدابير المالية والمكاسب غير المتوقعة للنفط إلى فائض قدره 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م و 6.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023م، مع انخفاض ديون الحكومة المركزية والشركات المملوكة للدولة بشكل كبير. وقد حقق الحساب الجاري أول فائض له منذ عام 2014م، حيث بلغت الاحتياطيات الدولية 17.6 مليار دولار في عام 2022م، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 28 مليار دولار بحلول عام 2028م.

فضلاً عن ذلك، واصل القطاع المصرفي في سلطنة عمان الحفاظ على استقراره في ظل استعادة الربحية وتعزيز رأس المال، إلى جانب الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة الاحتياطية وضمان الحفاظ على نوعية الأصول الممتازة، ولا تزال المخاطر المتعلقة بالنظرة المستقبلية متوازنة نتيجة إمكانية تحقيق معدلات نمو من المشاريع والإصلاحات الرئيسية. تهدف مبادرة رؤية عمان 2040 إلى تعزيز معدلات النمو في القطاعات غير النفطية التي يديرها القطاع الخاص من خلال تعزيز مرونة سوق العمل وتحسين عملية تحصيل الضرائب وتدعيم الأطر المالية وتشجيع الاستثمار في الطاقة الخضراء لمواجهة تحديات التغير المناخي والاستفادة من التحول العالمي في مجال الطاقة.

توجد سلطنة عُمان ضمن كبرى الدول الرائدة في إنتاج النفط على مستوى العالم، حيث يشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 51%، كما يحتل قطاع الخدمات مكانة شديدة الأهمية في الوضع الاقتصادي للبلاد، حيث يسهم بنسبة 37% من إجمالي ثروتها؛ هذا القطاع يضم قطاعات حيوية مثل تجارة الجملة والتجزئة التي تسهم بنسبة 8% من الناتج المحلي الإجمالي، يليها الإدارة العامة والدفاع التي تسهم بنسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب القطاعات الحيوية مثل النقل والتخزين والاتصالات التي تسهم بنسبة 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يسهم قطاعا التصنيع والتعدين مجتمعين بنسبة 6% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما تُساهم قطاعات الإنشاءات والكهرباء وتوزيع المياه والزراعة مجتمعة بنسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشكل هيكلًا اقتصاديًا متوازنًا ومتنوعًا.

التضخم

ارتفع معدل التضخم السنوي في سلطنة عمان إلى 1.5 في المائة حتى يوليو 2024م، وفقاً لآخر بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، بزيادة من 0.69 في المائة في يونيو 2023م، ويُعزى هذا الاتجاه التضخمي في المقام الأول إلى الارتفاع الملحوظ في فئة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 4.5%. وجاءت منتجات الألبان والبيض والمأكولات البحرية وزيتون الطبخ والسمن، إلى جانب الفواكه والخبز والحبوب، من بين الفئات الرئيسية التي ساهمت في هذا الارتفاع. بالإضافة إلى ذلك، شهدت أسعار اللحوم ارتفاعاً بنسبة 2.2% والخضراوات بنسبة 20%. وعلى مستوى القطاعات، شهد قطاع الضيافة ارتفاعاً معتدلاً بنسبة 0.6%، فيما سجلت قطاعات تأثيث المنازل وصيانتها إضافة إلى السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعاً بنسبة 0.3% و 3.1% على التوالي. من جهة أخرى، سجل قطاعا النقل والاتصالات انخفاضاً طفيفاً في الأسعار، ومن الجدير بالملاحظة أن محافظة شمال الشرقية سجلت أعلى معدل للتضخم بنسبة 1.2%، بينما سجلت محافظة مسقط أدنى معدل بنسبة 1.2%. وبالتالي، فإن هذه الإحصائيات تبرهن على الجهود المستمرة التي تبذلها سلطنة عمان للتغلب على التضخم وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو.

الأجور

في عام 2022م، ظل الحد الأدنى للأجور في سلطنة عمان ثابتاً دون تغيير عند 325 ريالاً عمانياً شهرياً (ما يعادل 845 دولاراً أمريكياً شهرياً)، حيث تم تثبيت الحد الأعلى والأدنى للأجور عند هذا المستوى للموظفين؛ في الوقت نفسه، تمكن نظام حماية الأجور في سلطنة عمان من سداد إجمالي قيمة الأجور الذي بلغ 4.4 مليار ريال عماني في عام

2022م، مما يشكل زيادة ملحوظة بنسبة 10% مقارنةً بـ 4 مليارات ريال عماني في العام السابق، وفقاً للبيانات التي أصدرها البنك المركزي العماني.

وفي سياق هذه التحولات الاقتصادية، شهد القطاع الخاص في سلطنة عمان تحولاً ملحوظاً، حيث شهد انخفاضاً في عدد العمال العمانيين ذوي الأجور المنخفضة، وتشير هذه المؤشرات إلى وجود اتجاه نحو فرص العمل ذات الأجور الأعلى التي نتجت عن التوسع الاقتصادي في البلاد.

سلطت إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الضوء على هذا الاتجاه، حيث كشفت عن وجود انخفاض بنسبة 18.4% في عدد الموظفين العمانيين الذين يتقاضون رواتب تتراوح بين 325 و400 ريال عماني، وفقاً للبيانات المقدمة إلى صندوق الحماية الاجتماعية؛ ونتيجة لهذا الانخفاض، تراجع عدد الموظفين العمانيين من 88,911 موظفاً في ديسمبر 2022م إلى 72,553 موظفاً في يونيو 2023م.

على النقيض، لوحظ استقرار في عدد العمال العمانيين الذين يتقاضون رواتب تتراوح بين 400 و500 ريال عماني، حيث استقر عدد الموظفين العمانيين عند 50,200 موظف تقريباً خلال الفترة ذاتها؛ كما أفادت بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بوجود تغيير في توزيع العاملين عبر مختلف فئات الرواتب، حيث تميز هذا التغيير بشكل خاص بالزيادة الكبيرة في عدد العمال العمانيين الذين يتجاوز دخلهم الشهري 500 ريال عماني.

والجدير بالذكر أن عدد العمانيين الذين يتقاضون دخلاً يتراوح بين 500 و600 ريال عماني شهد ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة 7.7%، حيث ارتفع عددهم إلى 38,364 في يونيو 2023م مقارنةً بـ 35,615 في ديسمبر 2022م؛ في الوقت نفسه، لوحظت تغييرات طفيفة في عدد العاملين الذين تتراوح معدلات رواتبهم من 600 ريال عماني إلى 1000 ريال عماني.

وقد سُجلت زيادات ملحوظة في عدد العاملين الذين تتراوح رواتبهم من 1000 ريال عماني إلى 2000 ريال عماني ومن 2000 ريال عماني إلى 2500 ريال عماني بنسب زيادة بلغت 5% و5.9% على التوالي، مما يشير إلى وجود توجه إيجابي نحو فرص العمل ذات الأجور المرتفعة. كما شهدت فئة العمال العمانيين الذين يشغلون وظائف براتب شهري يتجاوز 2500 ريال عماني ارتفاعاً بنسبة 6.5%، ليصل إجماليهم إلى 14,825 موظفاً في يونيو 2023م.

يتوافق هذا التغيير في عناصر القوى العاملة في القطاع الخاص مع الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة في مجال التعميم، والتي تهدف إلى الاستبدال بالعمال الأجانب المواطنين الأصليين؛ وقد كثفت وزارة العمل جهودها لتعزيز فرص توظيف المواطنين من خلال تدشين العديد من المبادرات، إلى جانب التركيز بشكل خاص على تنظيم الدورات التدريبية وتطوير المهارات.

بالرغم من هذه الاتجاهات التصاعدية في فئات الرواتب المتوسطة والعالية، سجل إجمالي عدد العاملين العمانيين في القطاع الخاص انخفاضاً متواضعاً بنسبة 3.6% وفقاً لتقارير صندوق الحماية الاجتماعية، وأظهر هذا التغيير وجود انخفاض في عدد الموظفين من 286,026 موظفاً في ديسمبر 2022م إلى 275,623 موظفاً في يونيو 2023م.

علاوة على ذلك، تشير إحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن 44.5% من العمانيين المسجلين في الهيئة - كما في يونيو 2023م - كانوا يتقاضون رواتب شهرية تتراوح بين 325 ريالاً عمانياً و500 ريال عماني، في حين يشغل نحو 32% منهم وظائف في محافظة مسقط.

البطالة

انخفض معدل البطالة في سلطنة عمان في أغسطس 2024م إلى 4%، مسجلاً انخفاضاً عن معدل الشهر السابق الذي بلغ 4.9% في يوليو 2024م. وقد أظهر هذا المؤشر الشهري، المتاح عن الفترة من مارس 2018م إلى أغسطس 2024م، أن متوسط معدل البطالة بلغ 2.80%. الجدير بالملاحظة أن معدل البطالة قد بلغ أعلى مستوى له عند 5.00% في فبراير 2023م، في حين وصل إلى أدنى مستوى قياسي له عند 1.70% في سبتمبر 2022م؛ وقد تم الحصول على هذه الإحصائيات من واقع بيانات مركز CEIC.

التصنيف الائتماني

شهد التصنيف الائتماني لسلطنة عمان تحولاً إيجابياً، الأمر الذي يعكس التزام الدولة بالإصلاح المالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

قامت ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية بترقية التصنيف الائتماني لسلطنة عمان من BB+ إلى "BBB- " مع نظرة مستقبلية مستقرة في 27 من سبتمبر 2024م، مما يمثل عودة إلى وضع الدرجة الاستثمارية لأول مرة منذ عام 2017م. والجدير بالذكر أن الدين العام انخفض من أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021م إلى حوالي 37 في المائة في عام 2023م، وتتوقع ستاندرد آند بورز أن ينخفض أكثر إلى حوالي 31 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2027م. ويعزى هذا التحسن إلى السيطرة الحكيمة على الإنفاق والنمو المستدام في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وقدرة سلطنة عمان على الصمود أمام تقلبات أسعار النفط والتزامها بالاستقرار المالي.

وعلى غرار ذلك، رفعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين تصنيفها الائتماني لسلطنة عمان من Ba2 إلى Ba1 مع نظرة مستقبلية مستقرة في ديسمبر 2023م، الأمر الذي يثبت حجم التقدم المحرز في استراتيجيات خفض الديون؛ ثم رفعت وكالة موديز لخدمات المستثمرين نظرتها المستقبلية في أغسطس 2024م من مستقرة إلى إيجابية وأكدت تصنيفها عند Ba1. ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض عبء الديون والإنفاق الحكومي المنضبط، مدفوعًا بزيادة إيرادات النفط والغاز. كما تمكنت سلطنة عُمان من تحويل العجز المالي إلى فائض بنسبة 3.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022م، ويرجع هذا التحسن في الأساس إلى ارتفاع إيرادات الطاقة والتحكم في الإنفاق. وقد دُعمت المرونة المالية للحكومة بحركة تخفيضات الديون المتزايدة في عامي 2023م و 2024م، مع انخفاض الدين العام بشكل كبير. وعلى وجه الخصوص، انخفض الدين العام في سلطنة عمان من 17.6 مليار ريال عماني في نهاية عام 2022 إلى 15.3 مليار ريال عماني بنهاية عام 2023م، وانخفض مرة أخرى إلى 14.5 مليار ريال عماني في عام 2024م، مما يشير إلى اتجاه مستمر لخفض الديون. هذا، وقد شددت وكالة موديز على إمكانية تحقيق تقدم مستدام في البلاد، مؤكدة على أهمية إدارة تقلبات سوق النفط؛ وعلى الرغم من أن الجدارة الائتمانية لا تزال منخفضة، إلا أن رفع التصنيف الائتماني يؤكد على التزام سلطنة عُمان بتحقيق المرونة المالية وتخفيف أعباء الديون.

أما بالنسبة لوكالة فيتش للتصنيف الائتماني فقد عدلت تصنيفها الائتماني لسلطنة عُمان في 25 سبتمبر 2023م من "BB" إلى "BB+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، ومن ثم راجعت تصنيفها إلى "BBB+" مع نظرة مستقبلية إيجابية في 18 ديسمبر 2024م؛ وجاء هذا التعديل نتيجة للتحسينات الكبيرة في المقاييس المالية والاقتصادية في سلطنة عمان وانخفاض ضغوط التمويل الخارجي، الأمر الذي يعكس استمرار وفاء الحكومة بالتزاماتها والرقابة المالية في تنفيذ الإصلاحات وارتفاع أسعار النفط.

الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية

دشنت سلطنة عمان إصلاحات هامة في نظام المعاشات التقاعدية، وأسفرت هذه الجهود عن تأسيس صندوق الحماية الاجتماعية الموحد؛ ويفضل هذا التحول، يوجد ضمان بعدم ترك الأفراد بدون معاش تقاعدي، حتى في حالة انقطاع خدمتهم. يأخذ هذا الإصلاح في الاعتبار متوسط العمر المتوقع وقدرات العمل من خلال إعادة النظر في شروط التقاعد الأساسية؛ علاوة على ذلك، يمتد هذا الإصلاح ليشمل العديد من الاحتياجات المجتمعية المتنوعة، مثل تقديم مزايا خاصة للباحثين عن عمل وتعزيز فرص التوظيف، إلى جانب توفير دعم للأهالي والأسر في مجالات مثل الأمومة ورعاية الأطفال، كما يهدف هذا الإصلاح إلى تعزيز التأمين الصحي الاجتماعي لضمان توفير الخدمات الصحية اللازمة للمواطنين في جميع مراحل حياتهم ومعالجة الهياكل الأسرية المختلفة. والأهم من ذلك أن الممارسات الحالية المتعلقة بمكافأة نهاية الخدمة للموظفين لا تزال مُطبقة، وأن معدلات مساهمتهم في نظام المعاش التقاعدي ثابتة ومستقرة؛ وفي النهاية، يهدف هذا الإصلاح الشامل بكل تأكيد إلى إنشاء إطار حماية اجتماعية شامل وعادل في سلطنة عمان.

وبالإضافة لما تقدم، يُعد هذا التحول الحيوي والمحوري خطوة هامة نحو تبسيط ودمج أنظمة المعاشات التقاعدية المتعددة تحت مظلة صندوق الحماية الاجتماعية، حيث يعكس هذا الإصلاح توجه الحكومة نحو تحقيق أهداف الحماية الاجتماعية الشاملة والمستدامة، من خلال تبسيط وتوحيد أنظمة المعاشات التقاعدية وتوسيع نطاق التغطية ليشمل مختلف شرائح المجتمع. ويشتمل هذا الإصلاح على تحسين إدارة الموارد والاستثمار لتحقيق عوائد أفضل وأكثر استدامة وتقييم البرامج والخدمات المقدمة للعملاء؛ فتطبيق هذا الإصلاح بقيادة مجلس إدارة متنوع يضمن توحيد الإدارة وحل هياكل المعاشات التقاعدية السابقة بما في ذلك صندوق الحماية الاجتماعية ووضع نهج يهدف إلى جعل النظام أكثر بساطة. يُغطي الإصلاح الشامل لنظام المعاشات التقاعدية جميع القطاعات بالتساوي، بما في ذلك القطاع العسكري، وهو ما يضمن توفير الحماية الاجتماعية لجميع المتقاعدين، كما يهدف نظام المعاشات التقاعدية في سلطنة عُمان - في جوهره - إلى إنشاء نظام موحد ومتكامل يتماشى مع احتياجات وتطلعات المجتمع ويساهم في توفير رفاهية أفضل للمواطنين.

تطورات البنية التحتية في سلطنة عُمان

(1) شبكات السكك الحديدية وحركة الشحن:

لعبت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني في سلطنة عمان دورًا مهمًا في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز السياحة والتجارة من خلال تنفيذ مشاريع تنموية رئيسية، إذ سيتم إنشاء شبكة سكك حديدية تربط ميناء صحار بشبكة السكك الحديدية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة من خلال الاستثمار المشترك بين شركة السكك الحديدية العمانية وشركة الاتحاد للقطارات البالغة قيمته 3 مليار دولار أمريكي؛ ومن المقرر أن تساهم قطارات نقل الركاب والبضائع في تحسين كفاءة النقل وزيادة سرعة وقت الوصول بين البلدين، مع توفير إمكانية نقل الركاب والحاويات على حد سواء. وحاليًا، يتم دراسة واستكشاف طرق بديلة ومبتكرة لتحسين وتسهيل إمكانية الوصول إلى الجبل الأخضر.

(2) الموانئ والشحن البحري:

تشتمل مشاريع البنية التحتية في محافظة شمال الباطنة على مشاريع الطرق والإنارة لتعزيز سبل الربط وتشجيع التنمية السياحية والاقتصادية، وتوجد أيضًا مشاريع طرق أخرى مختلفة قيد التنفيذ أو مقرر تنفيذها في مناطق متعددة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين البنية التحتية للنقل والسلامة والراحة. وتشهد الموانئ في سلطنة عمان، بما في ذلك مطار مسقط الدولي، عمليات تطوير تهدف لاستيعاب الحركة الجوية المتزايدة والطلب المتزايد على الشحن.

(3) المطارات والشحن الجوي:

تعمل هيئة الطيران المدني في سلطنة عُمان جاهدة على تطوير مطار مسقط الدولي من خلال إنشاء ممرات ومدارج جديدة لإقلاع وهبوط الطائرات بهدف تعزيز استيعاب الحركة الجوية المتنامية؛ إضافة إلى ذلك، تعمل الهيئة على استكشاف مشاريع جديدة مثل مطار مسندم، وذلك في إطار جهودها لتعزيز استراتيجية الطيران الوطنية لعام 2040م، فضلاً عن أن الهدف من جهودها الرامية لتوسيع البنية التحتية للطيران هو دعم التحول إلى الطاقة النظيفة وتحقيق أهداف الاستدامة.

(4) الاتصالات:

حددت هيئة تنظيم الاتصالات العمانية أهدافاً طموحة لتعزيز جودة التغطية والارتقاء بعملية توفير الخدمات، ومن بين أهداف الهيئة تحقيق تغطية تصل إلى 98٪ من السكان باستخدام شبكات الهاتف المحمول بحلول عام 2025م. ولتحقيق ذلك، تقوم الهيئة بتوسيع وتطوير شبكات الألياف الضوئية وشبكات النطاق العريض الثابتة، كما أننا بصدد الانتقال من خدمات الجيل الثالث (3G) إلى خدمات الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G). وتسعى الهيئة إلى تأسيس بيئة تنافسية داعمة لخدمات الاتصالات والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية الشاملة في سلطنة عمان.

(5) القطاعات الاقتصادية وسياسة الطاقة:

تتضح جهود التنوع الاقتصادي التي تبذلها سلطنة عمان في استثمارها في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى مبادرات الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين، وتهدف من ذلك إلى أن تصبح المصدر الأكبر والأهم للهيدروجين المتجدد، وذلك بالاستفادة من مواردها الوفيرة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. هذا بالإضافة إلى أن التوجه نحو الطاقة النظيفة يتماشى مع هدف سلطنة عمان المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م، وبالتالي يساهم هذا الالتزام مساهمة فاعلة في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والبيئية في البلاد.

(6) السياسات البيئية والدعم الحكومي:

تدرك سلطنة عمان ضرورة إجراء إصلاحات في مسألة دعم الطاقة لمواجهة التحديات التي يفرضها ارتفاع استهلاك الطاقة والضغط المالية، ويهدف التخفيض التدريجي للدعم إلى تعزيز كفاءة استخدام الطاقة

وتشجيع تطوير مصادر الطاقة البديلة؛ وتعد جهود سلطنة عمان الرامية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وإنشاء سدود الحماية وتحديث إدارة النفايات هي خير دليل على التزامها الشديد بتحقيق الاستدامة البيئية.

ختاماً، تعكس تطورات البنية التحتية في سلطنة عمان في مجال الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والمطارات والاتصالات التزام البلاد الراسخ بتحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة والتقدم التكنولوجي؛ وتتضافر هذه الجهود مع الرؤية الشاملة للبلاد، حيث تسعى سلطنة عمان إلى تعزيز التجارة والسياحة والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الحد من التأثير البيئي وتحقيق استدامة الموارد على نحو يضمن مستقبلاً أكثر مرونة واستدامة.

الاستثمار الأجنبي المباشر والخصخصة

يواصل الاستثمار الأجنبي المباشر في سلطنة عمان اتجاهه التصاعدي، حيث بلغ 22.961 مليار ريال عماني بنهاية الربع الثالث من عام 2023م، مقارنة بـ 19.615 مليار ريال عماني خلال نفس الفترة من عام 2022م. استقطب قطاع استخراج النفط والغاز أعلى استثمار أجنبي مباشر، بلغ مجموعه 17.672 مليار ريال عماني، مما أظهر زيادة قوية بنسبة 41.5 % في القيمة عن العام السابق، تليها أعمال الوساطة المالية بمبلغ 1.530 مليار ريال عماني، مما يعكس زيادة متواضعة بنسبة 2.1 %. ومع ذلك، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التصنيع إلى 1.406 مليار ريال عماني، وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمارات العقارية إلى 1.035 مليار ريال عماني، وانخفض الاستثمار الأجنبي في الأنشطة الأخرى إلى 1.338 مليار ريال عماني. والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة تصدرت مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر بمبلغ 11.521 مليار ريال عماني، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت الاستثمارات 3.881 مليار ريال عماني. كما زادت الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين استثماراتها بشكل كبير، حيث بلغت الاستثمارات من الإمارات العربية المتحدة 1.275 مليار ريال عماني، وسجلت مملكة البحرين نموًا ملحوظًا بنسبة 93.2 % مع 732.6 مليون ريال عماني. ويبرهن الاستثمار الأجنبي المباشر المتنامي في سلطنة عمان على الثقة الدولية في قطاعها المدرة للربح، لا سيما قطاعات التنقيب عن النفط والغاز والعقارات، حيث من المتوقع أن يؤدي تدفق رأس المال إلى تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية؛ بالإضافة إلى أن الجهود الحثيثة التي تبذلها سلطنة عمان بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية من خلال المبادرات والإصلاحات المواتية تضع سلطنة عمان كوجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجعلها عنصراً مهماً في السوق العالمية.

فضلاً عن أن جهاز الاستثمار العماني يتابع جهود الخصخصة من كثب في مختلف القطاعات، إلى جانب التركيز الاستراتيجي على التخرج من أكثر من خمسة استثمارات من خلال الطروحات الأولية للاكتتاب العام أو المبيعات المباشرة للمشتريين الاستراتيجيين في عام 2023م. تشمل هذه القطاعات المستهدفة على قطاعات الطاقة والطيران والتصنيع والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يعكس التزام الدولة بتنويع اقتصادها؛ والجدير بالذكر أن شركة أبراج لخدمات الطاقة كان لها السبق في هذا الأمر، حيث تمكنت من طرح عدد من أسهمها للاكتتاب العام بنجاح، الأمر الذي شهد إقبالاً وطلباً ملحوظاً، وقد حققت شركة أبراج لخدمات الطاقة نجاحاً منقطع النظير خلال عملية الطرح الأولي للاكتتاب العام، حيث شهدت إقبالاً كبيراً من جانب المستثمرين، إذ وصل إجمالي الطلب على الأسهم المطروحة للاكتتاب العام مبلغاً وقدره 790 مليون ريال عماني؛ ويعتبر هذا الأمر بمثابة إنجاز كبير في سوق الأوراق المالية في سلطنة عمان، مما يعني تزايداً في الثقة والاهتمام الكبير من جانب المستثمرين.

بناءً على هذا الزخم، أكمل الاكتتاب العام لشركة أوكيو لشبكات الغاز، وهي مؤثر مهم في قطاع النفط والغاز في عام 2023م، حيث جمع 288 مليون ريال عماني، وسط اهتمام قوي من المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج اكتتابها العام في أواخر عام 2024م، وهو أكبر اكتتاب عام في تاريخ سلطنة عمان، مما يدل على نهج سلطنة عمان الاستباقي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبفضل تفاني سلطنة عمان في مواصلة بذل جهودها الحثيثة لتعزيز بيئة الأعمال وزيادة جاذبيتها كوجهة استثمارية متميزة مثل حملات الترويج والمشاركة في مؤتمرات المستثمرين وعقد الاجتماعات المستهدفة، فقد تبوأ مكانة متميزة كوجهة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. تسعى سلطنة عمان جاهدة من خلال تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل متنوعة ذات قيمة مضافة وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة، وبالتالي تعزيز التنافسية للقطاع الخاص المحلي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وتلخيصاً لما سبق، فإن التزام سلطنة عمان وتمسكها بالخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر يُبرهن على تفانيها في تحقيق التنويع الاقتصادي والنمو المستدام. إن نجاح الاكتتابات العامة لشركة أبراج لخدمات الطاقة وشركة أوكيو لشبكات الغاز، إلى جانب الإطلاق الأخير للاكتتاب العام في شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج، يجسد جهود

البلاد لجذب المستثمرين الدوليين. وتعزيز وجودها في الأسواق العالمية؛ ومن خلال التركيز الاستراتيجي على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر المتميز، تعمل سلطنة عمان جاهدة على خلق بيئة استثمارية جاذبة مدعومة بسياسات حكومية مواتية، وممارسات أعمال تجارية سهلة ومُحسنة، ومبادرات مثل منصة "استثمر في عمان"، والتي تسهم جميعها في إبراز سلطنة عمان كعنصر فاعل في ساحة الاستثمار العالمية.

الدين العام في سلطنة عمان / الموازنة العامة

شهد الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان تحولاً ملحوظاً، حيث انتقل من ضغط الديون إلى المرونة المالية بفضل التدابير الاستراتيجية والإجراءات والعوامل الاقتصادية المواتية. في بادئ الأمر، خلفت جائحة كوفيد-19 مزيداً من الضغوط على المركز المالي لسلطنة عمان نتيجة تراجع أسعار النفط، مما أدى إلى انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الطلب على الحاجة للاقتراض، إلا أن سلطنة عمان تمكنت من تحقيق قدر أكبر من المرونة المالية وذلك بفضل الإدارة المالية الحكيمة والتخطيط المالي المستدام على المدى المتوسط بالتزامن مع تحقيق عائدات غير متوقعة من صادرات النفط.

وشهدت البلاد انتعاشاً اقتصادياً قوياً عقب التعافي من الجائحة نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات أعلى من المتوقعة، وبفضل هذا الارتفاع في إيرادات النفط والممارسات المالية الحكيمة، تمكنت حكومة سلطنة عمان من تخفيف عبء ديونها، وبنهاية الربع الأول من عام 2024م، سددت وزارة المالية عددًا من الالتزامات المالية المستحقة، مما أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى 15.1 مليار ريال عماني بنهاية الربع الأول من عام 2024م. هذا، وقد انخفض الدين العام بشكل أكبر ليصل إلى 14.5 مليار ريال عماني الآن؛ ونتيجة لذلك، شهد معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تحسناً ملحوظاً من 67.9 ٪ في عام 2020م إلى 36.5 ٪ بنهاية عام 2023م، وكذلك إلى 33.9 ٪ خلال النصف الأول من عام 2024م، مما يشير إلى تعزيز الاستدامة المالية في سلطنة عمان.

والجدير بالذكر أن التركيز لم يقتصر على القطاع الحكومي فقط، وإنما امتد ليشمل الشركات المملوكة للدولة، حيث تم تطبيق التدابير الاستراتيجية مثل سحب الاستثمار وتخفيض الديون، مما أدى إلى تقليل نسبة الديون بالنسبة للشركات المملوكة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. من جهة أخرى، أثنى صندوق النقد الدولي على السياسات المالية التي تطبقها سلطنة عمان، بما في ذلك الرقابة الحكيمة على الإنفاق وخفض الدين العام، الأمر الذي يشير إلى تحسن الوضع المالي في البلاد.

وبالنظر إلى المستقبل، فلا يزال التزام سلطنة عمان بالتنوع الاقتصادي أمراً بالغ الأهمية، إذ إن تركيز سلطنة عمان على القطاعات غير النفطية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتبني الممارسات المالية المسؤولة يضعها في مكانة تسمح لها بالتعامل مع حالات عدم اليقين والاستفادة من الفرص في اقتصاد عالمي متغير باستمرار. تعكس هذه الجولة من تحديات الديون إلى التحول إلى المرونة المالية النهج الاستباقي الذي تتبناه سلطنة عمان لضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو على المدى البعيد.

ميزان المدفوعات في سلطنة عمان والعلاقات التجارية العالمية

لعل من أبرز الأدلة على نمو الاقتصاد في سلطنة عمان أن حجم التبادل التجاري بينها وبين شركائها الدوليين شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 41٪، متجاوزاً حاجز 40 مليار ريال عماني بحلول ديسمبر 2022م؛ وقد صرحت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عن هذا النمو الملحوظ في النشاط التجاري خلال اجتماعها الإعلامي السنوي، مما يؤكد التزام سلطنة عمان بتعزيز علاقات التجارة الخارجية القوية.

ولا بد من الإشادة بالتفاني الشديد لسلطنة عمان في تسهيل العمليات التجارية كونها أحد أهم العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق هذه الطفرة في النشاط التجاري؛ وتُعد "بوابة عمان للأعمال" رمزاً للتقدم التكنولوجي في سلطنة عمان، حيث تقدم هذه المنصة مجموعة شاملة من الخدمات الإلكترونية في مجال التجارة، وقد سهل هذا المركز الرقمي التحويلي إنجاز أكثر من 989,000 معاملة في عام 2022م، مما يمثل زيادة ملحوظة بنسبة 23.1٪ مقارنة بالعام السابق. علاوة على ذلك، في النصف الأول من عام 2024م وحده، عالجت المنصة 487,300 معاملة، وهو ما يثبت التزام سلطنة عمان بتعزيز الكفاءة والتيسير في مجال الأعمال.

تعد الإجراءات الاستباقية التي تطبقها سلطنة عمان خير دليل على حرصها على جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنوع الاقتصادي، إضافة إلى أن تخفيض رسوم التسجيل التجاري للمستثمرين الأجانب ومواءمتها مع نظرائهم

العمانيين يُعد إحدى الثمار الملموسة للتوجيهات السلطانية؛ ولا تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تكافؤ الفرص للمستثمرين الأجانب فحسب، بل ترمي إلى تعزيز بيئة الاستثمار في سلطنة عمان بحيث تصبح أكثر جاذبية للشركات الدولية، مما يسهم في تعزيز نجاحها وازدهارها.

وقد أثمر التزام سلطنة عمان بتسهيل الاستثمار الأجنبي ببعض النتائج الواعدة، إذ ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي فيها إلى أكثر من 1.7 مليار دولار في عام 2022م، مشكلاً زيادة بنسبة 2.1٪ مقارنة بالعام السابق؛ وبالطبع، تُظهر هذه البيانات زيادة ثقة المجتمع الدولي في الوضع الاقتصادي في سلطنة عمان وقدرته على إبرام شركات متبادلة المنفعة.

وتخطت طموحات سلطنة عمان في مجال التجارة التوقعات العادية، إذ تستند إلى استراتيجية تعزز التعاون التجاري مع عدد من الدول الكبرى، ومن بين هؤلاء الشركاء التجاريين البارزين، المملكة العربية السعودية وإيران وتركيا وسوريا والهند والصين، حيث إن جميعهم لديهم أدوار محورية فاعلة في شبكة التجارة العالمية في سلطنة عُمان؛ وتسعى سلطنة عمان إلى ترسيخ مكانتها كعنصر حيوي في الاقتصاد العالمي من خلال استقطاب ورعاية وتوسيع هذه العلاقات التجارية الدولية.

إن خوض سلطنة عُمان مهمة التنويع الاقتصادي وتعزيز العلاقات التجارية يجعلها تتبوأ مكانة "منارة الاستقرار والفرص" على الصعيد الدولي؛ كما أن زيادة حجم التجارة والتحول الرقمي والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تتبناه سلطنة عمان، يظهر التزامها الشديد بتحقيق النمو المستدام، فضلاً عن أن تعاونها الاستراتيجي مع مختلف الدول يمهد الطريق لها نحو تحقيق مستقبل قوي ومزدهر.

التطورات السياسية

شاركت سلطنة عُمان مشاركة فاعلة في الصراع اليمني عبر مراحل مختلفة؛ ففي بداية الأزمة، اختارت تنظيم المبادرات السلمية بدلاً من المشاركة العسكرية، وقد تطورت جهود الوساطة العمانية مع مرور الوقت، كما اختارت البقاء خارج التحالف الذي تقوده السعودية مؤكدة أن الدبلوماسية هي الوسيلة الأمثل لحل الأزمة. بعد ذلك، تحول الأمر إلى مبادرات سلام من خلف الكواليس وجهود دبلوماسية هادئة هدفها سد الفجوات بين الأطراف المتنازعة. وبحلول مطلع عام 2024م، تكثف دور سلطنة عمان كوسيط، مع محادثات مسقط المباشرة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين المسلحة لتعزيز وقف إطلاق النار في عام 2022م وتسهيل التوصل إلى حل سياسي أكثر استدامة.

في ظل هذه الديناميكيات المتغيرة، تتخذ سلطنة عُمان موقفاً حذراً في مواجهة تقارير التهريب المتزايدة والتطورات المحتملة فيما يتعلق بالعلاقات المحتملة مع إسرائيل، وعلى الرغم من أن التصورات العامة حول سلطنة عمان إيجابية إلى حد كبير، إلا أن دورها في مستقبل اليمن لا يزال غير مؤكد. إن جهود سلطنة عمان المتمثلة في دور الوساطة والحياد تُظهر تفانيها في تعزيز الاستقرار الإقليمي، لكن الطريق نحو تحقيق السلام في اليمن معقد للغاية ويعتمد على إرادة ونوايا الأطراف المشاركة في النزاع؛ وسواء كانت البراعة الدبلوماسية العمانية قادرة على تحقيق سلام دائم في اليمن أم لا، إلا أن الأمر يتوقف في نهاية المطاف على التطورات المستقبلية.

في الوقت نفسه، كانت سلطنة عمان تتابع من كذب الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بنهج دبلوماسي مماثل.

تشمل الجهود الدبلوماسية لسلطنة عمان المشاركة في المناقشات الإقليمية من خلال الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث دعا المسؤولون إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على طول الحدود المحددة قبل حرب عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية.

وقد تطلب المشهد الجيوسياسي المتطور من سلطنة عمان أن تسير بحذر، وأن توازن بين تواصلها الدبلوماسي والمخاوف الأمنية. تم تعزيز جهود أمن الحدود لمنع تداعيات النزاعات الإقليمية، وتواصل السلطنة تعزيز الحوار كمفتاح لحل الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية.

(أ) يستبدل بنص الفقرة الواردة تحت عنوان "ضريبة الشركات العمانية" من فقرة "الضرائب العمانية" من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

ضريبة الشركات العمانية

ينص قانون ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2009/28، بصيغته المعدلة من حين لآخر (قانون ضريبة الدخل) على المعدلات الآتية لضريبة الشركات التي تزاو أعمالها في سلطنة عُمان:

- 0% أو 3% من الأرباح الخاضعة للضريبة على الشركات الصغيرة بعد استيفاء شروط محددة معينة.
- 15% من الأرباح الخاضعة للضريبة بالنسبة لباقي الشركات.

تنص المادة رقم (5) من قانون الأوراق المالية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 46 / 2022 على إعفاء شركة الغرض الخاص (مثل المصدر ومدير العهدة) المسجلة لغرض إصدار الصكوك من أحكام قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/50 و من ضريبة الدخل المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل.

علاوة على ذلك، فإن قانون ضريبة الدخل المعدل بموجب المرسوم السلطاني رقم 2017/9 والمرسوم السلطاني رقم 2020/118 ينطوي على أحكام عامة تغطي المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي يتعين تطبيقها اعتبارًا من 1 من يناير 2018م؛ ووفقًا للقانون المذكور، فإن الأحكام ذات الصلة بالمعاملات المالية الإسلامية والتي تشتمل، من بين أمور أخرى، على تأسيس شركة ذات غرض خاص، لغرض وحيد هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، دون إجراء أي معاملة مالية أخرى، لن تخضع للأحكام الضريبية. غير أن ما ورد أعلاه لا يعكس الإعفاء الضريبي المنصوص عليه في المادة رقم (5) من قانون الأوراق المالية؛ وعليه، فمن غير المؤكد ما إذا كان الإعفاء المنصوص عليه في المادة رقم 5 من قانون الأوراق المالية سيتم تطبيقه من قبل جهاز الضرائب في سلطنة عمان.

(ب) يستبدل بنص الفقرة الواردة تحت عنوان "ضريبة الخصم من المنبع العمانية" من فقرة "الضرائب العمانية" الوارد في الصفحة 64 من نشرة الإصدار الأساسية، النص الآتي:

ضريبة الخصم من المنبع في سلطنة عُمان

وفقا للمادة 52 من قانون ضريبة الدخل (وتعديلاته) تفرض ضريبة الخصم من المنبع على الأنواع الآتية من الدخل الذي يتحقق في سلطنة عمان:

١- الأتاوى.

٢- مقابل إجراء البحوث والتطوير.

٣- مقابل استخدام أو الحق في استخدام برامج الحاسب الآلي.

٤- الأتعاب مقابل الإدارة أو أداء الخدمات.

٥- توزيعات أرباح الأسهم أو الفوائد .

وتفرض هذه الضريبة بنسبة 10% على المبلغ الإجمالي المدفوع أو المقيد في الحساب لأي من أنواع الدخل المشار إليها للشخص غير المقيم.

وعدل المرسوم السلطاني رقم 2017/9 قانون ضريبة الدخل العماني ليشمل المدفوعات لغير المقيمين مقابل "تقديم الخدمات" كجزء من المدفوعات المحددة التي تخضع لضريبة الخصم من المنبع. ومع ذلك، كانت هناك حاجة

للمزيد من الاستيضاح فيما يتعلق بتطبيق ضريبة الخصم من المنبع على الخدمات المقدمة خارج سلطنة عمان ونوع الخدمات التي تنطبق عليها ضريبة الخصم من المنبع.

وقد أوضح القرار الوزاري رقم 2019/14 بتعديل اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 2012/30 بعض الأحكام المذكورة أعلاه. حيث تُعرّف اللوائح التنفيذية المعدلة مصطلح "الدخل الذي يتحقق في عُمان" على أنه يعني "متى ما كان مصدر تلك الأموال من عُمان"، مما قد يعني محل وجود الدافع، أي في سلطنة عمان، إذا كان الدافع هو شخص خاضع للضريبة في سلطنة عمان. علاوة على ذلك، استبعدت اللوائح التنفيذية فئات المدفوعات السبع الآتية من "الدفع مقابل تقديم الخدمات"، لأغراض ضريبة الخصم من المنبع:

(أ) الاشتراك في المنظمات أو المؤتمرات أو الندوات أو المعارض.

(ب) التدريب.

(ج) نقل وشحن البضائع والتأمين عليها.

(د) تذاكر الطيران وتكاليف الإقامة بالخارج.

(هـ) اجتماعات مجلس الإدارات.

(و) مدفوعات إعادة التأمين.

(ز) أي خدمات مؤداة مرتبطة بنشاط أو عقار كائن خارج عمان.

في ضوء الاستثناءات المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن جميع الخدمات الأخرى باستثناء الاستثناءات المذكورة أعلاه، بغض النظر عن مكان التسليم، تخضع لضريبة الخصم من المنبع في سلطنة عمان، وتخضع لمزيد من الإعفاء، إن وجد، وفقاً لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعمول بها في سلطنة عمان مع البلدان الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، ينص القرار الوزاري رقم 2019/14 على أنه لغرض خصم الضريبة المستقطعة وفقاً للمادة 52(5) من قانون ضريبة الدخل العماني، لا يشمل مصطلح "الفائدة" إيرادات السندات أو الصكوك الصادرة عن الحكومة أو البنوك المرخصة في عمان. علاوة على ذلك، تم تعريف "الفائدة" لتشمل أي مبالغ يتم تسلمها بدلاً من الفائدة مع مراعاة أحكام الفصل الثاني مكرراً من الباب الثالث من قانون ضريبة الدخل العماني، والتي تتعامل مع المعاملات الإسلامية وتعاملها على أنها مكافئة للمعاملات التقليدية لأغراض ضريبة الدخل، مع مراعاة الشروط المحددة الواردة فيه.

لا تُفرض ضريبة الخصم من المنبع على المبلغ الإجمالي لفئات الدخل المذكورة أعلاه المدفوعة أو المقيدة في حساب أي "مقيمين ضريبيين" في سلطنة عمان، حيث تم تعريف هذا المصطلح بموجب المادة 18 (مكرراً) من قانون ضريبة الدخل على أنه: "يعد مقيماً ضريبياً لأغراض تطبيق أحكام هذا القانون الآتي: ١ - الشخص الطبيعي المقيم في عمان خلال السنة الضريبية، إذا كان موجوداً فيها لمدة لا تقل عن (١٨٣) مائة وثلاثة وثمانين يوماً متصلة أو منقطعة خلال السنة الضريبية. ٢ - الشخص الاعتباري المقيم في عمان خلال السنة الضريبية إذا توافر فيه أي من الشرطين الآتيين: أ - أن يكون قد تأسس في عمان وفق القوانين، والمراسيم السلطانية المعمول بها. ب - أن يكون مقر إدارته الرئيسي أو الفعلي في عمان." ("المقيمون الضريبيون العمانيون"). ومع ذلك، تُفرض ضريبة الخصم من المنبع على المبلغ الإجمالي لفئات الدخل المذكورة أعلاه المدفوعة أو المقيدة في حساب أي شخص ليس من المقيمين الضريبيين العمانيين في الحالات المحددة في المادة 40، مقروءة مع المادة 52 من قانون ضريبة الدخل العماني إذا كان الشخص لا يمارس النشاط في عُمان عن طريق منشأة مستقرة كائنته فيها.

بالإضافة إلى ذلك، شملت التعديلات الضريبية شرط خصم ضريبة الخصم من المنبع المستحقة الدفع وفقًا للمادة 53 مكررا إلى أي وزارة أو سلطة أو مؤسسة عامة أو شخص اعتباري عام آخر أو وحدة في الجهاز الإداري لسلطنة عمان.

المستثمرون المؤسسيون المسجلون في سلطنة عمان هم من المقيمين ضريبيا في سلطنة عمان، وبالتالي لن يخضعوا لضريبة الخصم من المنبع العمانية. ومع ذلك، قد يخضع المستثمرون المؤسسيون الخارجيون الذين ليسوا من المقيمين الضريبيين العمانيين لضريبة الخصم من المنبع اعتمادًا على نوع الدخل المكتسب، بغض النظر عما إذا كانوا مملوكين من قبل مقيمين ضريبيين عمانيين أم لا.

يخضع تطبيق ضريبة الخصم من المنبع العمانية للإعفاء، إن وجد، وفقًا لاتفاقية تجنب الازدواج الضريبي المعمول بها في سلطنة عمان مع البلدان الأخرى.

في 11 من يناير 2023م، صدر الأمر السامي الذي أعلن بموجبه أن ضريبة الخصم من المنبع لم تعد تنطبق على توزيعات الأرباح ومبالغ الفائدة. ولم يصدر الأمر السلطاني لعام 2023م عن طريق مرسوم سلطاني بشكل رسمي ولم يُنشر في الجريدة الرسمية، ولم يتم إصدار تأكيد رسمي لشكل أو نص الأمر السامي لعام 2023م، ومع ذلك، تم نشر التفاصيل عبر الإنترنت من قبل وزارة الداخلية في سلطنة عمان.

بالإضافة إلى ذلك، في 30 من أكتوبر 2023م، دخل قانون الدين العام (الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2023/68) حيز التنفيذ في سلطنة عمان وأكد أن "أدوات الدين العام" (على النحو المحدد فيه والتي تشمل السندات الحكومية وأذون الخزانة والصكوك وضمائمات القروض واتفاقيات القروض) وقيمتها أو عوائدها أو فوائدها أو أرباحها الناتجة عنها لن تخضع للرسوم أو الضرائب ("الإعفاء من ضريبة الدين العام"). يشار إلى أدوات الدين العام على أنها تلك المقومة بالريال العماني، لكن صار مفهومًا أن قانون الدين العام يستهدف نطاقًا أوسع؛ وبالتالي سينطبق على جميع هذه الأدوات الصادرة عن حكومة سلطنة عمان وبغض النظر عن العملة. ولم تصدر بعد اللائحة التنفيذية لقانون الدين العام، وقد يُنص فيها عند صدورها على المزيد من الإرشادات بشأن تطبيق الإعفاء من ضريبة الدين العام.

في الحالات التي تعتبر فيها رسوم الترتيب أو رسوم الالتزام أو رسوم الوكالة رسومًا مقابل إدارة أو أداء الخدمات، فإن تعليق ضريبة الخصم من المنبع على الفائدة لن ينطبق على هذه الرسوم، وبالتالي، فإن الشيء نفسه سيخضع لضريبة الخصم من المنبع.".

الشروط النهائية المطبقة على الإصدار رقم 8 من شهادات الصكوك



الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م

الإصدار رقم 8 لشهادات الصكوك بقيمة [..] ريال عماني، مُستحقة في 2031م، بمعدل ربح يبلغ 4.8٪، لمدة 7 سنوات.

(يخضع لممارسة خيار الزيادة لزيادة الحد الأقصى لحجم الطرح بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر)

بموجب برنامج إصدار صكوك بالريال العماني

الجزء أ - الشروط التعاقدية

تُفسر المصطلحات المستخدمة هنا وفقاً للمعاني والتعريفات الواردة في الشروط والأحكام الخاصة بشهادات الصكوك المبينة في نشرة الإصدار الأساسية؛ وتعتبر هذه الوثيقة بمثابة الشروط النهائية لشهادات الصكوك المذكورة هنا، ويجب أن تقرأ جنباً إلى جنب مع نشرة الإصدار الأساسية.

لا يُمكن الحصول على المعلومات الكاملة حول مدير العهدة والحكومة وطرح شهادات الصكوك إلا بالجمع ما بين تلك الشروط النهائية ونشرة الإصدار الأساسية، علماً بأنه يُمكن الحصول على نسخ من نشرة الإصدار الأساسية وتلك الشروط النهائية من المقر المُسجل لوكيل الدفع والمسجل، في ص.ب: 952، روي، الرمز البريدي: 112، مسقط، سلطنة عُمان. كما تتوفر نسخ من نشرة الإصدار الأساسية والشروط النهائية لدى جميع فروع بنوك التحصيل خلال فترة الطرح (على النحو المُبين أدناه).

1	(أ) مدير العهدة والبائع والمؤجر:	الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م (مُسجلة وقائمة أصولاً في سلطنة عُمان، سجل تجاري رقم: 1225873).
	(ب) المُشتري والمُتعهد والمستأجر ووكيل الخدمات	حكومة سلطنة عُمان مُمثلة في وزارة المالية.
2	مُدير الإصدار:	بنك مسقط ش.م.ع.م ونافذته الإسلامية، ميثاق للصيرفة الإسلامية
3	وكلاء ملاك الصكوك ونائب مدير العهدة:	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
4	المسجل:	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
5	وكيل الدفع:	مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م

6	بنوك التحصيل:	بنك ظفار ش.م.ع.ع ونافذته الإسلامية، ظفار الإسلامي، وبنك عمان العربي ش.م.ع.ع ونافذته الإسلامية، مزن للصيرفة الإسلامية، وبنك مسقط ونافذته الإسلامية، ميثاق للصيرفة الإسلامية
7	رقم الإصدار:	8
8	العملة المُحددة:	الريال العُماني
9	إجمالي القيمة الاسمية للإصدار رقم 8 من شهادات الصكوك:	[..] ريال عماني (يخضع لممارسة خيار الزيادة لزيادة الحد الأقصى لحجم الطرح بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر)
10	سعر الإصدار:	100% من المبلغ الإجمالي للشهادات
11	القيمة النقدية الثابتة:	100 ريال عُماني
12	تاريخ الإصدار:	30 من ديسمبر 2024م
13	تاريخ بدء تجميع العائدات:	تاريخ الإصدار
14	تاريخ الحل المُقرر:	30 من ديسمبر 2031م
15	أسس الحل:	يتم إطفاء شهادات الصكوك بنسبة مائة بالمائة من إجمالي القيمة الاسمية للشهادات.
16	خيارات البيع/ الشراء بسعر مُحدد:	غير مُنطبق
17	حالة شهادات الصكوك:	غير تبعية وغير مؤتمنة
18	تاريخ موافقة كل من: مدير العهدة والحكومة على إصدار شهادات الصكوك:	(أ) قرار أعضاء مجلس إدارة مدير العهدة بتاريخ 7 من نوفمبر 2019م. (ب) القرار الصادر في اجتماع الجمعية العامة غير العادية من قبل المُساهمين في مدير العهدة بتاريخ 11 من نوفمبر 2019م. (ج) المرسوم السلطاني رقم 2024/59 بإصدار نظام توقيع العقود والالتزامات المالية للدولة. (د) قرار أعضاء مجلس إدارة مدير العهدة بتاريخ 3 من أكتوبر 2024م.
19	البلدان التي يُسمح فيها بتوزيع هذه النشرة وطرح شهادات الصكوك أو بيعها:	سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي)، ومركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر.
20	الإصدارات الإضافية	يحق لمدير العهدة، من وقت لآخر، وبموجب التعديلات الإضافية التي تطرأ على ومستندات المُعاملة ذات الصلة، إصدار أوراق مالية إضافية تُشكل إصدارًا فرديًا،

		بجانب شهادات الصكوك المُستحقة.
		يتعين على الحكومة (بصفتها البائع)، ومدير العهدة (بصفته المُشتري)، مع آخرين، الدخول في اتفاقية شراء تكميلية بغرض بيع الأصول الموصوفة في جدول شهادات الصكوك ونقلها وتحويلها، على أن تُحرر الاتفاقية المذكورة في تاريخ إصدار أي مجموعة إضافية من شهادات الصكوك الصادرة بموجب الأحكام أعلاه.
الأحكام المرتبطة بالتوزيعات الدورية		
21	أحكام التوزيعات الدورية	
	(أ) معدل الربح:	4.8%
	(ب) فترة تجميع العائدات	يُقصد بها الفترة اعتبارًا من تاريخ التوزيع الدوري (شامل اليوم الموافق هذا التاريخ) حتى تاريخ التوزيع الدوري المُقبل (أو الأول) (غير شامل اليوم الموافق هذا التاريخ).
	(ج) تاريخ التوزيعات الدورية:	30 يونيو و30 ديسمبر في كل عام حتى تاريخ الحل المُقرر (غير شامل اليوم الموافق هذا التاريخ)
	(د) تعداد الأيام:	فعلي / 365
	(هـ) تاريخ التحديد:	غير مُنطبق
الأحكام المرتبطة بالحل		
22	حق الشراء عن طريق الحل الاختياري	غير مُنطبق
23	حق البيع عن طريق حامل الشهادات	غير مُنطبق
24	حق الشراء بالتصفية	غير مُنطبق
25	قيمة مبلغ الحل:	وفقًا للشرط 1 من نشرة الإصدار الأساسية
26	مبلغ الحل النهائي:	وفقًا للشرط 1 من نشرة الإصدار الأساسية
27	مبلغ الحل الآخر:	وفقًا للشرط 1 من نشرة الإصدار الأساسية
الأحكام العامة المُنطبقة على شهادات الصكوك		
28	نموذج شهادات الصكوك:	النموذج الدفترى المُسجل (إلكتروني)
الأحكام الخاصة بأصول العهدة		

29	أصول الإيجار حتى تاريخ الإصدار:	حصة ملكية غير مجزئة بواقع [•%] في حصة ملكية الحكومة غير المجزئة البالغة 20.79% في قطعة الأرض اللوجستية الكائنة في ولاية بركاء، ورقم القطعة التجارية هو 001-01-001-07-3، وهي موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في الملحق 1 باتفاقية الشراء التكميلية) من دائرة إدارة أصول الحكومة العمانية.
30	أصول العهدة:	ينطبق الشرط 5.1.
المعلومات الأخرى		
31	مبلغ المعاملة	اسم الحساب: الشركة العمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م لدى بنك مسقط ش.م.ع.م ونافذته الإسلامية، ميثاق للصيرفة الإسلامية برقم الحساب المصرفي: 0623500026560001
32	سند العهدة التكميلي:	يُحرر سند العهدة التكميلي بين كل من: مدير العهدة والحكومة ووكيل ملاك الصكوك
33	اتفاقية الشراء التكميلية:	تُحرر اتفاقية الشراء التكميلية بين كل من: مدير العهدة والحكومة.
34	اتفاقية الإيجار التكميلية:	تُحرر اتفاقية الإيجار التكميلية بين كل من: مدير العهدة والمؤجر والمستأجر ووكيل ملاك الصكوك.

التوقيع نيابة عن / حكومة سلطنة عُمان (مُمثلة في وزارة
المالية)

التوقيع نيابة عن / الشركة العمانية للصكوك السيادية
ش.م.ع.م

من قبل:

من قبل:

.....

.....

المفوض حسب الأصول

المفوض حسب الأصول

الجزء ب - المعلومات الأخرى

	الإدراج في البورصة	1												
<p>من المُقرر أن يُقدم الطلب عن طريق مدير العهدة (أو بالإنابة عنه) إلى بورصة مسقط لإدراج شهادات الصكوك وتداولها في سوق السندات والصكوك ببورصة مسقط.</p>	(أ) الإدراج في البورصة:													
<table border="1" data-bbox="204 533 1029 936"> <thead> <tr> <th>المبلغ (بالريال العُماني)</th> <th>الرسوم</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>1</td> <td>رسوم مُديري الإصدار</td> </tr> <tr> <td>18.000</td> <td>رسوم الاستشاري القانوني</td> </tr> <tr> <td>لا يوجد</td> <td>رسوم الطباعة</td> </tr> <tr> <td>21,000</td> <td>مصرفات نثرية (رسوم المسجل ووكيل التحويل، رسوم بنوك التحصيل، رسوم الترجمة وغيره)</td> </tr> <tr> <td>39.001</td> <td>الإجمالي</td> </tr> </tbody> </table> <p>*يرجى ملاحظة أن الرسوم الموضحة أعلاه لا تشمل ضريبة القيمة المضافة (المفروضة بنسبة 5%).</p>	المبلغ (بالريال العُماني)	الرسوم	1	رسوم مُديري الإصدار	18.000	رسوم الاستشاري القانوني	لا يوجد	رسوم الطباعة	21,000	مصرفات نثرية (رسوم المسجل ووكيل التحويل، رسوم بنوك التحصيل، رسوم الترجمة وغيره)	39.001	الإجمالي	(ب) إجمالي التكلفة المتوقعة للإدراج في البورصة:	
المبلغ (بالريال العُماني)	الرسوم													
1	رسوم مُديري الإصدار													
18.000	رسوم الاستشاري القانوني													
لا يوجد	رسوم الطباعة													
21,000	مصرفات نثرية (رسوم المسجل ووكيل التحويل، رسوم بنوك التحصيل، رسوم الترجمة وغيره)													
39.001	الإجمالي													
لا تخضع شهادات الصكوك المُقرر إصدارها للتصنيف.	التصنيفات	2												
<p>على حد علم كل من مدير العهدة والحكومة، فإنه لا يوجد شخص مُشارك في إصدار شهادات الصكوك يتمتع بمصالح جوهرية في الطرح للاكتتاب، وذلك باستثناء الرسوم واجبة السداد لمُديري الإصدار والوكيل. وتُقر بأن مُديري الإصدار وبنوك التحصيل والجهات التابعة لهم قد سبق وشاركوا، ومن المُحتمل أن يشاركوا في المستقبل، في الاستثمارية المصرفية أو المعاملات المصرفية التجارية، وقد يقدمون الخدمات للحكومة ومدير العهدة (وأي من الجهات التابعة لهما) في الإطار الطبيعي للأعمال التجارية، مع الحصول على الرسوم المستحقة نظير تلك الخدمات.</p>	مصالح الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المُشاركين في الإصدار	3												
	المعلومات التشغيلية	4												
غير مُنطبق	(أ) أي نظام مقاصة آخر بخلاف نظام شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م.													
التسليم مقابل الدفع	(ب) التسليم													
	التوزيع	5												

غير مُنطبق	(ج) القيود الإضافية على البيع:	
من 22 ديسمبر 2024م إلى 25 ديسمبر 2024م	(د) فترة الطرح	
في حالة زيادة الطلب و/أو زيادة الاكتتاب في الصكوك، يحق للمصدر زيادة الحد الأقصى لحجم الطرح بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر.	(هـ) خيار زيادة حجم الإصدار:	
جميع بنوك التحصيل/الوكلاء	(و) شركات الوساطة المالية (شريطة أن تكون مُقدم عرض مُعتمد) الحاصلة على موافقة خاصة لاستخدام نشرة الإصدار الأساسية وفقًا للشروط الواردة فيها:	
غير مُنطبق	(ز) الشروط الأخرى لمُقدمي المعتمدين:	

مُلحق

الاكتتاب والبيع

الملخص

عدد شهادات الصكوك المُتاحة للاكتتاب	[..]
الحد الأدنى من شهادات الصكوك المُتاحة للاكتتاب	1
الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب	100 ريال عماني
الحد الأقصى لمبلغ الاكتتاب	غير مُنطبق

شروط الاكتتاب وإجراءاته

تُقدم الدعوة للمستثمرين ("مُقدمي الطلبات") للمشاركة في طرح شهادات الصكوك عن طريق طريق عملية مزيدة تنافسية ("الطرح"). يُنظم التخصيص (على النحو المُبين أدناه) لمُقدمي الطلب (على النحو المُبين أعلاه) وفقاً للشروط والأحكام المُبينة في هذا المُلحق ونموذج الطلب (على النحو المُبين أدناه).

الأهلية للاكتتاب في شهادات الصكوك

يُطرح الاكتتاب في شهادات الصكوك لجمهور المستثمرين على أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب 100 ريال عماني، ويتوفر الطرح للاكتتاب لجميع المواطنين العُمانيين وغير العُمانيين والأشخاص الاعتباريين (غير الأفراد).

القيود على طلبات الاكتتاب

يُحظر على الأشخاص أدناه المُشاركة في الطرح:

1. المؤسسات الفردية: لا يحق لأصحاب المؤسسات الفردية سوى تقديم نماذج الطلبات بأسمائهم الشخصية (على النحو المُبين أدناه).
2. الطلبات المُتعددة: يُحظر على مُقدم الطلب تقديم أكثر من نموذج طلب واحد.
3. الطلبات المُشتركة: يُحظر على مُقدمي الطلبات تقديم نماذج الطلبات باسم أكثر من فرد واحد (حتى وإن كان بالإنابة عن خلفائهم القانونيين).
4. حسابات العهدة: لا يحق للعملاء المُسجلين في حسابات العهدة سوى تقديم نماذج الطلبات بأسمائهم الشخصية (على النحو المُبين أدناه) (تجنباً للباس يجب مراعاة أن هذا القيد لا ينطبق على صناديق الاستثمار والوقف ("حسابات العهدة").

تُستبعد كافة نماذج الطلبات غير المتوافقة مع المعايير أعلاه دون التواصل مع المُستثمر، إلا أن الطلبات المُقدمة عبر حسابات العهدة قد يجوز الموافقة عليها، وفقاً للإرادة المُنفردة لمُديري الإصدار أو بنوك التحصيل وذلك في حال تأكدوا من أن المكتتبين المتقدمين بالطلبات من خلال حسابات العهدة، لم يُسبق لهم التقدم بتلك الطلبات عن طريق أسمائهم الشخصية أو مؤسساتهم الخاصة. ويحق لمُديري الإصدار أو بنوك التحصيل (حسب الحال) رفض نموذج الطلب، في حال نما إلى علمهم وجود العديد من الطلبات المُقدمة من هؤلاء المستثمرين من خلال حسابات العهدة.

الاكتتاب بالإناابة عن القاصرين

يُصنّف أي شخص دون الثمانية عشر ربيعاً حتى تاريخ إغلاق عملية الاكتتاب (على النحو المُبين أدناه) على أنه قاصر، وذلك لأغراض هذا الطرح.

لا يجوز أن يُشارك في عملية الاكتتاب بالإناابة عن القاصر سوى والده.

في حال قدم أي شخص نموذج طلب بالإناابة عن قاصر غير والده، فعلى هذا الشخص (والذي يمكن أن يشمل الحاضنين، وأولياء الأمور) أن يُرفق بالطلب توكيلاً شرعياً (قانونياً) صادراً عن الجهات المعنية يُثبت أحقيته في أن يتصرف في أموال هذا القاصر من خلال البيع أو الشراء أو الاستثمار.

رقم المُستثمر وحساب مُقدم الطلب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م.

يجب أن يكون لدى كل مُقدم لطلب الاكتتاب في شهادات الصكوك حساب ورقم مُستثمر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، ويحق لأي مُقدم طلب أن يُقدم على رقم المُستثمر وفتح الحساب بإتمام النموذج المُخصص من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، ويمكن الحصول على هذا النموذج من المقر الرئيسي للشركة أو فرعها في ظفار على العنوان المُبين أدناه أو عن طريق تحميله من موقعها الإلكتروني: www.mcd.gov.om، أو من شركات الوساطة المُرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية في سلطنة عمان، ويُمكن لمُقدم الطلب تسليم النموذج المُعبأ بالكامل عبر أي من القنوات الآتية:

1. المقر الرئيسي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، الكائن في منطقة مطرح التجارية (الجنوبية)، مسقط، أو فرعها في ظفار، سلطنة عُمان، أو عن طريق إرسال فاكس إلى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م على الرقم: +968 2481 7491.
2. المقر الرئيسي لأي شركة وساطة مالية مُرخصة من قبل هيئة الخدمات المالية في سلطنة عُمان.
3. عبر التواصل على البريد الإلكتروني الرسمي لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م: mail@mcd.om

وفي حال رغب شخص اعتباري في فتح حساب لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م وتسلم رقم المُستثمر، فعليه أن يُقدم نسخة من وثائق التأسيس الخاصة به بالصيغة المنصوص عليها من قبل شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، بجانب نموذج فتح الحساب المُعبأ بالكامل.

يُنصح الأشخاص الذين لديهم حسابات بالفعل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أن يتحققوا من البيانات الخاصة بهم على النحو المُبين في نموذج الطلب قبل تسليمه، ويحق لهم - إذا لزم الأمر - تحديث بياناتهم لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م من خلال أي من قنوات التواصل المذكورة أعلاه.

تُرسل كافة المراسلات، بما في ذلك رسالة التأكيد (المبينة أدناه)، على عنوان مُقدم الطلب المُسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع أو عبر الوسائل الإلكترونية المذكورة في بيانات الاتصال الخاصة به والمُقدمة لشركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م أو حسب التعليمات الواردة في استمارة الطلب.

يتعين على مُقدمي الطلب التأكد من أن عناوينهم المذكورة في نموذج الطلب هي نفسها العناوين المُسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، وأن تلك العناوين صحيحة ومُحدثة في جميع الأوقات.

يتعين على كل مُقدم طلب أن يحصل على رقم المُستثمر الخاص به من شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، حيث يُشترط الحصول على رقم المُستثمر لإتمام تعبئة نموذج الطلب، ويتحمل كل مُقدم طلب مسؤولية التأكد من صحة رقم المُستثمر الخاص به الوارد في نموذج الطلب، علماً بأن نماذج الطلب التي لا تحتوي على رقم المُستثمر الصحيح سوف تُستبعد دون الرجوع إلى مُقدم الطلب.

لمزيد من المعلومات حول إجراءات التقديم، فإنه يرجى من مُقدمي الطلبات التواصل عبر جهات الاتصال الآتية:

شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م
رقم الهاتف: +968 2482 2222 و+968 2482 2260
رقم الفاكس: +968 2481 7491
<https://mcd.om>

فترة الطرح

تبدأ مدة الطرح للاكتتاب في شهادات الصكوك اعتبارًا من 22 من ديسمبر 2024 م ("تاريخ فتح باب الاكتتاب")، وتنتهي في تمام الساعة 2 ظهرًا (بتوقيت مسقط) بتاريخ 25 من ديسمبر 2024 م ("تاريخ الإغلاق") (ويشار إليها لاحقًا بـ "مدة الطرح").

يجب تسليم نموذج الطلب وفقًا للطريقة المُبينة هنا في موعد أقصاه اليوم الموافق تاريخ الإغلاق، علمًا بأن نموذج الطلب المُقدم عقب تاريخ الإغلاق سيُستبعد تلقائيًا.

عملية الاكتتاب

1. ينبغي على مُقدم الطلب أن يعيى الطلب بالكامل وبيان كافة التفاصيل الخاصة به، وذلك يشمل رقم المُستثمر لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م، ورقم الهوية الشخصية/ جواز السفر/ السجل التجاري أو أي تفاصيل أخرى مماثلة، كما يتعين على مُقدم الطلب أن يُقدم نموذج الطلب، مع كافة المستندات المطلوبة (على النحو المبين أدناه)، إلى أي من بنوك التحصيل.
2. يتحمل مُقدم الطلب مسؤولية تزويد كافة البيانات الخاصة به والتحقق من صحتها وسريتها؛ وللتأكد من هذا الأمر، نُحيطكم علمًا بأنه قد أُصدرت التعليمات لبنوك التحصيل المُكلفة بتلقي الاكتتاب بآلا تقبل سوى نماذج الطلب التي تتوافق مع كافة المتطلبات والشروط الواردة في نموذج الطلب والنشرة.
3. نوصي مُقدم الطلب، قبل تعبئة نموذج الطلب، الاطلاع على النشرة وقراءة الشروط والأحكام التي تخضع لها عملية الاكتتاب بعناية واهتمام شديدين.
4. يتعين على مُقدم الطلب تقديم الطلب إلى بنوك التحصيل، مع الدفعات نظير شهادات الصكوك، وما لم يوافق مدير الإصدار على أن يُدفع مبلغ قيمة طلب الاكتتاب بالكامل في تاريخ تأكيد التخصيص، فإنه يتعين على مقدم الطلب أيضا مراعاة إرفاق المستندات الداعمة للمعلومات المُقدمة المذكورة أعلاه.
5. انظر الفصل بعنوان "شروط وطريقة السداد" للاطلاع على تفاصيل عملية السداد.

عجز الاكتتاب في شهادات الصكوك

في حال قلّ إجمالي مبلغ الاكتتاب من جانب جميع مُقدمي الطلبات عن حجم الشهادات المطروحة، فإنه يتعين على المُتعهد ومُدير الإصدار، اتخاذ قرار بإلغاء الطرح أو تخفيض حجم الطرح بما يساوي إجمالي المبلغ المُكاتب، وذلك خلال (10) عشرة أيام عمل من تاريخ الإغلاق.

فائض الاكتتاب في شهادات الصكوك

إذا تحقق فائض في عملية الاكتتاب، فللمُتعهد الحق في ممارسة خيار زيادة حجم الإصدار بالمبلغ الذي يوافق عليه المُصدر؛ وهذا الخيار يتيح له زيادة عدد الأسهم المتاحة للاكتتاب من خلال تخصيص المزيد من شهادات الصكوك للمتقدمين. ويجوز للمُصدر و المُتعهد ومديري الإصدار تخصيص شهادات الصكوك للمتقدمين على أساس تناسبي.

الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب

الحد الأدنى لقيمة الاكتتاب المحددة لكل متقدم للاكتتاب هو 100 ريال عماني.

الحد الأقصى لمبلغ الاكتتاب

لا يوجد حد أقصى محدد لقيمة الاكتتاب لكل متقدم، ولكن يتعين ألا تتجاوز القيمة الإجمالية للاكتتاب [..] ريال عماني، (وتخضع تلك القيمة لممارسة خيار زيادة حجم الإصدار). لن يتحمل أي من المصدر أو المُتعهد أو بنوك التحصيل أو مدير الإصدار مسؤولية رفض أي نموذج طلب وفقاً للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا الملحق أو نموذج الطلب ولا أي تغيير في القوانين أو اللوائح المعمول بها بعد تاريخ هذه النشرة، يُوصى بشدة بأن يقوم المتقدمون بإجراء تحقيقاتهم وتحرياتهم بصورة مستقلة للتحقق من توافق نماذج طلبهم مع القوانين واللوائح السارية.

شروط وطريقة السداد

بالنسبة لعملية الطرح، سيفتح مدير العهدة حساب المعاملة والمعروف باسم "حساب معاملات الشركة العُمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م الإصدار الثامن" (إذا لم يكن قد تم فتحه بالفعل) وفقاً للتفاصيل المحددة في الشروط النهائية المعمول بها (حساب المعاملة) لدى بنوك التحصيل لتحويل عوائد الاكتتاب في عملية الطرح.

يجوز لكل متقدم اتباع الطرق الآتية من طرق السداد:

1. الخصم المباشر من حسابه (حساباته) البنكي المذكور في نموذج الطلب، في حال كان هذا الحساب (الحسابات) البنكي مفتوحاً لدى أحد بنوك التحصيل.
2. التحويل إلى حساب المعاملات عن طريق التحويل البنكي أو باستخدام منصة عمان سويتش.
3. شيك أو كمبيالة تحت الطلب والتي تكون مسحوبة على بنك تجاري في عُمان لإتمام عملية السداد في حساب المعاملة؛ علماً بأنه يتعين سحب جميع الشيكات أو الكمبيالات تحت الطلب باسم "الشركة العُمانية للصكوك السيادية ش.م.ع.م الإصدار الثامن".

يتعين على كل متقدم سداد قيمة عدد شهادات الصكوك الإجمالي التي اكتتب فيها بالكامل، والمعروف بـ (مبلغ الاشتراك بالكامل)، عند تقديم نموذج طلبه لدى بنوك التحصيل المحددة، ما لم يوافق مدير الإصدار على دفع مبلغ قيمة طلب الاكتتاب بالكامل في تاريخ تأكيد التخصيص. وسيتم إرسال رسالة التأكيد من قبل مدير الإصدار إلى مقدمي الطلبات الذين تم تخصيص شهادات صكوك لهم ("التخصيص") من خلال الوسائل الإلكترونية. وفي حالة الدفع عن طريق التحويل المصرفي، يكون مقدم الطلب مسؤولاً عن ضمان التحويل الناجح لمبلغ قيمة طلب الاكتتاب بالكامل إلى بنك التحصيل خلال فترة الطرح، ويجب أن يرفق نسخة من إيصال التحويل باستمارة الطلب. ويجب على مقدم الطلب تقديم شيك أصلي أو حوالة مصرفية في حالة اختيار مقدم الطلب استخدام أي منهما كوسيلة للدفع. وفي حالة الشيك، يكون مقدم الطلب مسؤولاً عن ضمان معالجة/ تسوية الشيك بنجاح لمبلغ طلب الاكتتاب بالكامل إلى بنك التحصيل قبل إغلاق مدة الطرح، وذلك حتى يتم قبول الطلب.

تفاصيل الحساب البنكي للمتقدمين

سيتم استخدام تفاصيل الحساب البنكي المسجلة في سجلات شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م ضمن قاعدة بيانات رقم المستثمر الخاصة بالمتقدم بهدف تنفيذ أي عمليات تحويل أموال مستردة وكذلك إيداع أي دفعة مالية تخص الأسهم أو الأوراق المالية المُدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. يمكن أن تكون تفاصيل الحساب البنكي المذكور المُسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ش.م.ع.م لدى بنوك التحصيل أو بنوك أخرى بخلاف بنوك التحصيل فيما يخص أي أسهم أو أوراق مالية معينة مُدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، ويتعين على شركة مسقط للمقاصة وحدها إجراء عمليات استرجاع أو إيداع أي دفعات تتعلق بالأسهم أو الأوراق المالية المُدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية في الحساب البنكي المُسجل ضمن قاعدة بيانات رقم المستثمر الخاصة بالمتقدم.

المستندات المطلوبة

يتعين إرفاق نسخة من التوكيل الرسمي ساري المفعول والمصدق حسب الأصول من الجهات القانونية المختصة في حالة توقيع نموذج الطلب نيابة عن شخص آخر.

في حالة الأشخاص الاعتباريين (الكيانات أو الشركات)، يتعين تقديم كل نموذج طلب مشفوعاً بالمعلومات والأدلة الدقيقة، وفقاً للمعايير المقبولة لدى بنوك التحصيل، التي تثبت أن الشخص الذي يوقع على نموذج الطلب يتمتع بالتفويض الكامل والشرعي لتمثيل الكيان أو الشركة والتعامل نيابة عنها.

قبول نماذج الطلبات من قبل بنوك التحصيل

تُقبل نماذج الطلبات من قبل بنوك التحصيل في حال تسلمت في تاريخ الإقفال أو قبله؛ ويتعين على بنوك التحصيل رفض أي نماذج طلبات مُتسلمة بعد الساعة الثانية بعد الظهر (بتوقيت مسقط) في تاريخ الإقفال.

رفض نماذج الطلبات

يجوز لبنوك التحصيل - وفقاً لتقديرها الوحيد والمطلق - رفض نماذج الطلبات في الحالات الآتية (على سبيل المثال لا الحصر):

1. إذا لم يكن نموذج الطلب مُوقعاً من مقدم الطلب.
2. إذا كان نموذج الطلب لا يتضمن رقم المستثمر المسجل لدى مسقط للمقاصة والإيداع.
3. إذا كان نموذج الطلب مُقدماً بأسماء مشتركة.
4. إذا كان مقدم الطلب مؤسسة فردية.
5. إذا كان مقدم الطلب يستخدم حساب ائتمان (تتبعين مراعاة أن هذا القيد لا ينطبق على صناديق الاستثمار والوقف تجنباً لحدوث لبس).
6. إذا كان رقم المستثمر المذكور في نموذج الطلب غير صحيح.
7. إذا قدم مقدم الطلب أكثر من نموذج طلب بنفس الاسم، سيتم رفض جميع الطلبات.
8. إذا لم تكن المستندات المؤيدة المطلوبة مرفقة بنموذج الطلب.
9. إذا لم يكن التوكيل الرسمي مرفقاً بنموذج الطلب، بخصوص مقدم الطلب الذي يتقدم نيابةً عن شخص آخر.
10. إذا كان نموذج الطلب لا يتوافق مع الاشتراطات القانونية أو متطلبات الأهلية على النحو المنصوص عليه في نشرة الإصدار الأساسية (والتي ترد تكملتها في هذه النشرة) ونموذج الطلب وهذا الملحق.

إذا تلقت بنوك التحصيل نموذج طلب لا يتوافق مع الإجراءات المنصوص عليها في نشرة الإصدار الأساسية (والتي ترد تكملتها في هذه النشرة)، فإنه يتعين على بنوك التحصيل أن تبذل قصارى جهدها لإخطار مقدم الطلب بأن النموذج الذي قدمه لا يتماشى مع الاشتراطات المعمول بها، كما يتعين توضيح أن بنوك التحصيل ومديري الإصدار لن يتحملوا مسؤولية من أي نوع عن إجراء ذلك من عدمه، سواء كان هناك إشعار بالامتنال أو لا؛ فإذا لم يصحح مقدم الطلب نموذج الطلب وقدمه قبل الساعة 2 ظهراً (بتوقيت مسقط) في تاريخ الإقفال، فسيُعد نموذج الطلب مرفوضاً.

يجوز لمدير الإصدار رفض أي نموذج طلب بناءً على الحالات المذكورة أعلاه أو إذا رأى أن نموذج الطلب غير مكتمل أو غير كافٍ أو لأي سبب آخر.

الاستفسارات والشكاوى

يحق لأي مقدم طلب يرغب في الحصول على توضيح أو تقديم شكوى فيما يتعلق بأمور التخصيص أو نماذج الطلبات المرفوضة أو المبالغ المستردة بالاتصال ببنوك التحصيل؛ ولهذا الغرض، سيتم التواصل مع الجهات الممثلة الآتية لكل بنك من بنوك التحصيل على جهات الاتصال الموضحة أدناه:

البنك	اسم جهة الاتصال	الموقع	تفاصيل جهة الاتصال
بنك مسقط ش.م.ع.ع	الفاضلة/ سارة الكلباني	ص.ب 134، والرمز البريدي 112، سلطنة عمان	رقم الهاتف: +96824768044 البريد الإلكتروني: sarahk@bankmuscat.com
ميثاق للصيرفة الإسلامية	الفاضل/ بلند أختر نومان	ص.ب 134، والرمز البريدي 112، سلطنة عمان	رقم الهاتف: +96824801084 البريد الإلكتروني: bulund@bankmuscat.com
بنك عمان العربي ش.م.ع.ع ونافذته الإسلامية، مزن للصيرفة الإسلامية	الفاضل/ سالم المسلمي أو الفاضلة/ ريم العبري	ص.ب 751، والرمز البريدي 112، سلطنة عمان	رقم الهاتف: +96824778075 +96824778754 +96899625152 البريد الإلكتروني: nbobackoffice@nbo.co.om
بنك ظفار ش.م.ع.ع ونافذته الإسلامية، ظفار الإسلامي	الفاضل/ محسن شيخ	ص.ب 44 حي المينا، والرمز البريدي 114، سلطنة عمان	رقم الهاتف: +96822653160 +96893880421 البريد الإلكتروني: ms.mohamed@dhofarislamic.com

رسالة التأكيد والمبالغ المستردة

يعمل مدير الإصدار جاهداً على تسليم تأكيد عمليات الاكتتاب التي تمت بنجاح وتفصيلها (رسالة التأكيد) إلى مقدمي الطلبات الناجحين خلال مدة (تقديرية) لا تتجاوز (15) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ الإقفال؛ ويرسل مدير الإصدار رسالة تأكيد إلى المتقدمين الذين تخصص لهم شهادات صكوك بالوسائل الإلكترونية.

إذا كانت كمية الأسهم التي تم تخصيصها لمقدم الطلب أقل من كمية شهادات الصكوك التي تقدم بطلب للحصول عليها بموجب نموذج الطلب وسدد قيمة الطلب بالكامل إلى بنوك التحصيل، فسيتم رد المبلغ الزائد الذي سده مقدم الطلب عبر بنك التحصيل الذي تم دفع كامل مبلغ الاكتتاب إليه خلال خمسة عشر (15) يوم عمل (تقديرية) من تاريخ الإغلاق.

الإطار الزمني لعملية الطرح المقترحة

يبين الجدول الآتي الإطار الزمني التقديري لإتمام عملية الطرح:

الإجراء	التاريخ
بدء الطرح (تاريخ فتح باب الاكتتاب)	22 من ديسمبر 2024م
إغلاق الطرح (تاريخ الإغلاق)	25 من ديسمبر 2024م
تاريخ الاستحقاق لتسلم المُتعهد ومدير الإصدار بيانات الاكتتاب والسجلات النهائية للطرح من بنوك التحصيل	26 من ديسمبر 2024م
قرار بشأن اختيار خيار زيادة حجم الإصدار في حالة تحقيق فائض اكتتاب في عملية الطرح	26 من ديسمبر 2024م

26 من ديسمبر 2024م	إعلان التخصيص (بما في ذلك القرار بشأن اختيار خيار زيادة حجم الإصدار في حالة تحقيق فائض اكتتاب في عملية الطرح)
26 من ديسمبر 2024م	تسليم رسالة التأكيد عبر الوسائل الإلكترونية
29 من ديسمبر 2024م	تحويل الأموال من بنوك التحصيل إلى مدير الإصدار
30 من ديسمبر 2024م	التسوية وبدء استرداد الأموال
5 من يناير 2025م	إدراج شهادات الصكوك لدى بورصة مسقط

إدراج وتداول شهادات الصكوك

من المقرر تقديم طلب إلى بورصة مسقط لإدراج شهادات الصكوك وتداولها في سوق السندات والصكوك ببورصة مسقط.

قيود حول البيع

سلطنة عُمان

ستخضع شهادات الصكوك للقوانين واللوائح المعمول بها في سلطنة عمان؛ علمًا بأن المعلومات الواردة في هذه النشرة لا تُشكل طرحًا عامًا للأوراق المالية في سلطنة عُمان بحسب ما هو منصوص عليه في قانون الشركات التجارية وقانون الأوراق المالية، ولا يتمثل الغرض من هذه النشرة في أن تؤدي إلى تحرير أي عقود من أي نوع داخل سلطنة عُمان.

دولة قطر

لن تُطرح، أو تُباع، أو تُقدم شهادات الصكوك هذه في أي وقت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في دولة قطر (بما في ذلك مركز قطر للمال) على نحو يُشكل طرحًا عامًا؛ ولم ولن يُنظر في هذه النشرة أو تُعتمد أو تُسجل لدى مصرف قطر المركزي، أو بورصة قطر، أو هيئة تنظيم مركز قطر للمال، أو هيئة قطر للأسواق المالية، وفقًا للوائح الهيئات المذكورة أو أي لوائح أخرى معمول بها في دولة قطر (بما في ذلك مركز قطر للمال)؛ كما لم ولن يتم تداول شهادات الصكوك في بورصة قطر. ولن تُطرح شهادات الصكوك ولا الفائدة المرتبطة بها إلى المُستثمرين المقيمين في قطر (وذلك يشمل مركز قطر للمال)، كما أنها لا تُشكل تمويلًا للديون في قطر (بما يشمل مركز قطر للمال) بموجب القوانين المعمول بها في دولة قطر (وذلك يشمل مركز قطر للمال).

مملكة البحرين

أما بالنسبة للمُستثمرين في البحرين، فإن شهادات الصكوك الصادرة بموجب هذه النشرة أو وثائق الطرح، لا يُمكن طرحها إلا وفقًا للنموذج المُسجل لأصحاب الحسابات الحالية والمُستثمرين المُعتمدين في البحرين حسب تعريف مصرف البحرين المركزي، بشرط أن يضح هذا المُستثمر استثمارات بما لا يقل عن مبلغ وقدره 100,000 دولار أمريكي أو ما يُعادل به بأي عملة أخرى أو أي مبلغ آخر وفقًا لما يُحدده مصرف البحرين المركزي.

لا تُشكل هذه النشرة طرحًا للأوراق المالية في مملكة البحرين وفقًا لأحكام المادة 81 من قانون البنك المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006م (المرسوم رقم 64 لسنة 2006م)؛ كما أن هذه النشرة والوثائق ذات الصلة لم تُسجل، ولن تُسجل، كنشرة إصدار لدى مصرف البحرين المركزي، وبالتالي لن يتم عرض أو بيع شهادات الصكوك أو لن تُطرح للاكتتاب أو الشراء، فضلًا عن أنه لن يتم تسليم هذه النشرة أو أي مستند أو أي مواد أخرى متعلقة بها في أي عرض أو بيع أو دعوة للاكتتاب أو لشراء شهادات الصكوك، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص في مملكة البحرين بخلاف المُستثمرين المُعتمدين وذلك للحصول على عرض خارج مملكة البحرين.

لم يباشر مصرف البحرين المركزي مراجعة هذه النشرة والوثائق ذات الصلة أو اعتمادها وتسجيلها، كما لم يقيم بأي شكل من الأشكال بالنظر في ميزات شهادات الصكوك المطروحة للاستثمار، سواء داخل مملكة البحرين أو خارجها؛ ولذلك، فإن مصرف البحرين المركزي لا يتحمل أي مسؤولية عن دقة البيانات والمعلومات الواردة في هذا المستند وكفايتها، ويؤكد بكل وضوح عدم تحمله أي مسؤولية تتعلق بأي خسارة ناجمة عن الاعتماد كليا أو جزئيا على محتويات هذا المستند. لن تُطرح شهادات الصكوك موضوع هذه النشرة على الجمهور في مملكة البحرين، ويجب أن تُقرأ هذه النشرة عن طريق الأشخاص المُوجَّهة إليهم فقط، ويُحظر إصدارها أو تداولها أو توفيرها للجمهور العام.

الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي)

لم ولن تُسوق شهادات الصكوك أو تُطرح للاكتتاب العام أو تُباع في الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي) على نحو قد يخالف القوانين الإماراتية (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي) المنظمة لإصدار الأوراق المالية وطرحها وبيعها؛ فضلاً عن أن هذه النشرة لا تُشكل طرحاً عاماً للأوراق المالية في الإمارات العربية المتحدة (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي)، ولا يُقصد منها أن تكون كذلك؛ مع ملاحظة أنه لم تُقدم هذه النشرة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، أو هيئة الأوراق المالية والسلع، أو سلطة دبي للخدمات المالية، أو سوق أبو ظبي العالمي أو تُعتمد من قبل أي منهم.

سوق أبو ظبي العالمي

لم ولن تُطرح شهادات الصكوك على أي شخص في سوق أبو ظبي العالمي، ما لم ينطبق على الطرح الشرطان الآتيان:

(أ) أن يكون "عرضاً مستثنى" وفقاً للقاعدة رقم 4.3 من لوائح الخدمات والأسواق المالية وقواعد السوق الخاصة بهيئة تنظيم الخدمات المالية.

(ب) أن يُقدم العرض فقط لمن يستوفي معايير العملاء المهنية الواردة في نموذج ممارسة الأعمال المنصوص عليه في لوائح الخدمات والأسواق المالية وقواعد السوق الخاصة بهيئة تنظيم الخدمات المالية.

مركز دبي المالي العالمي:

لم ولن تُطرح شهادات الصكوك على أي شخص في مركز دبي المالي العالمي، ما لم ينطبق على الطرح الشرطان الآتيان:

(أ) أن يكون "عرضاً مستثنى" وفقاً لقواعد الأسواق الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية.

(ب) أن يُقدم العرض فقط لمن يستوفي معايير العملاء المهنية الواردة في القاعدة رقم 2.3.3 من كتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية ونموذج ممارسة الأعمال.

دولة الكويت

لا يجوز طرح شهادات الصكوك للبيع في دولة الكويت، ما لم تُصدر كافة الموافقات اللازمة من قبل هيئة سوق المال الكويتية وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 م، ولائحته التنفيذية (وتعديلاتها)، بجانب كافة المراسيم واللوائح والتوجيهات والتعليمات والأسس الصادرة بموجبه، أو المتعلقة به (بغض النظر عن المُسميات)، أو أي قوانين أو لوائح أخرى تسري في دولة الكويت فيما يتعلق بطرح شهادات الصكوك أو الترويج لها أو بيعها داخل دولة الكويت. يُحظر التداول العام لهذه النشرة أو طرحها على الجمهور في دولة الكويت، كما يُحظر بيع شهادات الصكوك عن طريق الطرح العام في دولة الكويت؛ ومنعاً للشكوك، لا يجوز طرح شهادات الصكوك، أو الترويج لها، أو بيعها في دولة الكويت، إلا على أساس الاكتتاب الخاص للعملاء المُعتمدين (وفقاً للتعريف الوارد في النموذج 1 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 م (وتعديلاتهما)). وفي حال سُمح بشراء شهادات الصكوك داخل دولة الكويت، فإن عملية الشراء تسري فقط عن طريق شخص مُرخص له من هيئة سوق المال الكويتية ومفوض حسب الأصول لممارسة هذا النشاط وفقاً للقانون رقم 7 لعام 2010 م ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما).

يقر المستثمرون في دولة الكويت بأن هيئة سوق المال الكويتية، وكافة الهيئات التنظيمية المختصة في دولة الكويت، لا يتحملون أدنى مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا يعتمدون أو يقرون بصحة محتويات النشرة أو دقتها؛ وكذلك لا تتحمل هيئة أسواق المال الكويتية، وكافة الجهات الرقابية المختصة في دولة الكويت، أدنى مسؤولية عن الخسائر أو الأضرار التي قد تنجم عن الاستناد (كلياً أو جزئياً) إلى محتويات هذه النشرة. نوصي حامل شهادات الصكوك المُحتمل بأن يستعين بالخدمات الاستشارية للخبراء فيما يتعلق بمحتوى هذه النشرة، وذلك حتى يُقرر ما إذا كان شراء شهادات الصكوك مُناسباً ومُجدياً له أم لا قبل الشراء.

دول أخرى

في حال وقوع هذه النشرة في يد أحد الأشخاص الذين يقطنون أي دولة غير الدول المذكورة أعلاه، فإنه يتوجب عليه تجاهلها إن كان توزيعها ونشرها في هذا البلد يخالف القوانين السارية. ويوصي مُدير الإصدار كافة الأشخاص الذين بحوزتهم هذه النشرة أن يكونوا على دراية بالقيود والموانع المفروضة على الاستثمار في الدول التي ينتمون إليها أو يقيمون فيها، علماً بأنه لن يتحمل مُدير الإصدار أي مسؤولية قانونية عن أي مخالفة يرتكبها غيرهم - مستثمراً كان أم غيره- فيما يتعلق بالقيود القانونية التي يخضع لها بيع شهادات الصكوك أو طرحها أو الترويج للاكتتاب فيها في أي دولة أخرى غير سلطنة عمان، إذا كان هذا البيع أو الطرح أو الترويج للشراء مُخالفًا للقانون.